إسرائيل تستخف بـ "أمريكا" في عز النهار...رسالة لبعضهم!

كتب حسن عصفور/ لم يعد سراً أبدا، ان دولة الكيان الإسرائيلي لا يوجد لها ما يمكن اعتباره "محرمات" في العلاقات، وأن مصلحتها فوق كل المصالح، بما فيها "ماما" أمريكا والتي شكلت الجدار الواقي لوجود هذه الدولة، ومهدت لها حضورا "إخطبوطيا" في المنطقة والشرق الأوسط، ومنعت حصارها وعزلتها دوليا، بصفتها دولة تطهير عرقي وعنصرية، الى جانب أنها دولة احتلال واغتصاب أرض وشعب.

منذ أسابيع، فضحت دوائر تقنية وجود حركة تجسس إسرائيلية على "الذات الأمريكية"، عبر البرنامج الأشهر راهنا منتج أن أس أو وكانديرا (NSO وCandira)، وأعربت أمريكا عن "زعلها" على الشركات واتخذت بعض خطوات لعقابها، دون أي ربط بعقاب الحكومة التي تقف وراء ذلك، خاصة وأن كل تلك المنظومة التجسسية لا يمكنها التصرف دون علم وقرار مسبق من وزارة الجيش الإسرائيلي، ولكن إدارة بايدن غضت الطرف عما حدث، واعتبرته غلطة طفل ربما يصوب ما فعل.

ويوم 3 ديسمبر 2021، أبلغت شركة "أبل" الأمريكية منتجة هواتف "أيفون"، التي تتباهى بأنها خارج أي اختراق أو تهكير، عن قيام الشركة الإسرائيلية بالتجسس على هواتف عدد من موظفي وزارة الخارجية الأمريكية، دون ان تحدد حجم الضرر الذي اصابهم جراء ذلك، أو المدة الزمنية التي بدأت بها عملية التجسس والاختراق الكبير.

وبتهذيب "نادر" أصدرت الخارجية الأمريكية، ولاحقا مجلس الأمن القومي، بيانات تتحدث عن القيام بعملية "فحص" للحدث، ومدى الضرر الذي سينتج عن ذلك، ومراجعة أحقية الموظفين بالمرور على المعلومات الخاصة والحساسة، دون أن تلمس ان الأمر يتعلق بقضية غاية بالحساسية، او هيبة الدولة العظمى، والتي تبني جزء كبير من حضورها العالمي على تلك "الهيبة" سواء كانت حقيقة ام وهم لا زال ساريا.

نتخيل بعضا من سيناريو مختلف نسبيا، لو ان الشركة التي قامت بالاختراق والتجسس بالصدفة كانت من دول عربية، فكيف يمكن أن يكون البيان الأمريكي،

وما سيتلوه من خطوات تبدأ بإصدار سلسلة من "العقوبات المالية" و"حظر دخول" وملاحقة كل من عمل في تلك المؤسسة، أو ذي صلة بها، وربما يشمل زبائنها أيضا، رد سيحاول أن يقول، "هنا أمريكا" ممنوع الاقتراب، رغم ان الحقيقة باتت غير ذلك عالميا، بعد النهوض الصيني الكبير والصحوة الروسية، و"همهمة" علاقات دول بغير الرغبة الأمريكية.

الصفعة الإسرائيلية لـ "هيبة أمريكا" وسمعتها التقنية درس اولي لبعض الأشقاء في بلادنا المنكوبة، ان "القدر الكوني سياسيا" قد تغير وكثيرا جدا، وان العشرية التي فرضت أمريكا هيمنة مطلقة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتي، بدأت تنهار بسرعة أكثر مما توقع البعض، وأنها فقدت كثيرا من أدوات الترهيب والتقرير عن الآخرين، والتحكم في مسارهم عن طريق "الخاوة الأمنية"، واستغلال سلاح الحظر متعدد المظاهر.

ورغم، ان هناك حراك رسمي عربي لكسر قواعد تلك "الهيمنة"، دون صدام صريح، عبر اشكال متعددة من تنوع السلاح الى التبادل التجاري وفتح قنوات سياسية مع "أعداء أمريكا"، كما "أصدقاء أمريكا"، ملمح يشير ان بالإمكان أفضل كثيرا مما كان في العلاقات الدولية، وأن مفهوم "السيادة" ليس حكرا على دول دون غيرها، رغم ان عناصر القوة الفعلية تتمركز في بلادنا، خاصة مع تطور العلاقات الاقتصادية وأزمة الطاقة العالمية.

ولكن الدرس الأبرز، ليس التمايز في التعامل أمريكيا مع دولة الكيان، بل أن البعض العربي الذي فتح الباب واسعا لها، عليه أن يدرك بأن هذه الدولة ليس كغيرها من الدول "الطبيعية"، فالكراهية لغيرهم جزء تكويني من جينهم السياسي، لا أمان لها، ولا مكان لثقة ما، في أي من جوانب الحياة العامة، فالعنصري لا يمكنه ان يصبح غير ذلك، مهما تلون بألوان مزركشة، وليس عيبا ابدا العودة لتجربة جنوب أفريقيا، والتي تمثل عنصرية اقل عما تمثله دولة الكيان، ومع ذلك كانت تحاول تسويق ذاتها، عبر أشكال مختلفة بغير ذلك، حتى تم اسقاطها بفعل كفاح شعبها وتضامن عالمي موحد.

"الحذر واجب" من دولة هي بلا أمان ولا شرف سياسي، تجسد الحقيقة لدولة خارج النص الإنساني – القانوني...دولة اسمها إسرائيل!

ملاحظة: مفارقة مش لازم تمر هيك، أن أغلي مدينة في العالم هي تل أبيب عاصمة دولة الكيان إياه، بينما دمشق عاصمة سوريا هي أرخص مدينة في العالم، رغم كل المؤامرات والحروب والإرهاب عليها...معلومة لمن حابب يعلم!

تنويه خاص: استقالة جورج قرداحي شكلها حتتقردح خالص ويذهب ريحها، رغم وعود فرنسا "الأم الحنون" بفتح خزائن المال السعودية..."القردحة" مش جورج بس..واضح!

"أطفال الحجارة" .."أطفال السكاكين" .."أطفال الدهس"..ثلاثية كفاحية خاصة!

كتب حسن عصفور/ في ذروة الانتفاضة الوطنية الكبرى صنع الشاعر الكبير نزار قباني 1988، نصا إبداعيا لرمزها الذي سيطر على المشهد الإنساني – الإعلامي العام، أطفال الحجارة، فنطق لغة جسدت فعلا ثوريا صنع رافعة للوطنية الفلسطينية المعاصرة المتجهة من الحصار العام الى الكيانية السياسية...

ثلاثية نزار نسجت حقيقة الفعل الثوري الذي أصاب دولة العدو بهوس ما كان ضمن حسابها في صراع مع الشعب الفلسطيني (بهروا الدنيا..وما في يدهم إلا الحجارة..وأضاءوا كالقناديل..وجاءوا
كالبشارة..قاوموا..وانفجروا..واستشهدوا..وبقينا دببا قطبية..) جاءوا كبشارة سياسية فتحت طريق الكيانية الفلسطينية التي أسسها الخالد ياسر عرفات عام 1993.

وكتب الشعب الفلسطيني في السجل الكفاحي العام، تعبيرا لن تمحوه قوة الإرهاب اليهودي ودولة الكيان، بات ماركة خاصة لهم دون غيرهم، أطفال الحجارة وانتفاضتهم، لتخلق جيلا جديدا من قوى الثورة الفلسطينية الممتدة بامتداد الصراع مع العدو والغزاة...

واعتقد البعض، ان ظاهرة المشاركة الكفاحية لأطفال فلسطين ستبقى محصورة في السجل الأرشيفي، لكن الفاشية الإسرائيلية لم تقف عند حدود خاصة، فاغتالت أطفالا باتوا أيقونات في المسار الطويل، ورموزا لجرائم الحرب المتواصلة، وأسست لنمو غضب شعبي متعدد المظاهر.

خلال المواجهة الكبرى من 2000 – 2004، كان صوت السلاح أعلى من غيره، لكنه لم يطمس ابدا بكل أنواع أسلحته حضور أطفال فلسطين، فكان محمد الدرة طفلا في مواجهة دبابة أعاد مشهد طفل فلسطيني خلال الانتفاضة الوطنية الكبرى، يحمل حجرا في مواجهة مدرعة وقوة احتلالية، لتبقى الذاكرة حية، بين مشهدين.

خلال عام 2015، كسر الشعب الفلسطيني "بلادة" المشهد بشكل كفاحي جديد سجلته الذاكرة المعرفية بـ "هبة السكاكين" تواصلت ما يقارب العام، كان للطلبة وتلاميذ المدارس حضورا مميزا في تلك الهبة التي أصابت دولة الكيان، وأدواته وجهازه الإرهابي جيشا ومستوطنين بحالة من الرعب التي باتت تحيطهم، حتى وصل الأمر بالاستنجاد بقوات السلطة الفلسطينية لمساعدتهم في محاصرة "هلعهم"، فاستجاب الرئيس محمود عباس، وأعلن في خطاب صريح، أنه أمر بتفتيش حقائب الطلبة والتلاميذ للتأكد من خلوها من "السكاكين" السلاح الذي لا يحتاج لجهد لتوفيره...وكان له "مؤقتا ما رغب".

خلال عام 2021، وتحديدا بعد محاولة التطهير العرقي التي تريد تنفيذها قوات الاحتلال ضد أهل الشيخ جراح وسلوان، ومع ارتفاع وتيرة الإرهاب اليهودي الاستيطاني في القدس والضفة الغربية، ومع "سكون" المواجهة الشاملة للعدو القومي، عادت الى المشهد عمليات فردية، يتم تنفيذها بأسلحة بدائية، و العودة للسكين سلاحا متوفرا، كأداة كفاح بعد حصارها.

تميزت حركة الفعل الأخيرة، بعودة مشاركة أطفال فلسطين في المواجهة، سكينا ودهسا، أدوات لا يمكن لأي كان أن يسيطر عليها، او يمنع استخدامها، فالسكين جزء من الحياة اليومية، كما السيارات، ما يربك تماما "المنظومة الأمنية – الإرهابية" لدولة الاحتلال، ولا يمكنها وضع تصور أمني خاص لمواجهة مقاومة شعبية أداتها "سكين وسيارة".

عودة "أطفال فلسطين" الى المشاركة الفاعلة في الأشهر الأخيرة رسالة سياسية بامتياز، لا ترتبط بفعل فصائلي، وتلك الميزة التي تستحق التفكير العميق، بأن المشروع الاحتلالي بمختلف مظاهره "تطهير عرقي وعنصرية واستيطان واستمرار احتلال"، أصبح القاطرة الرئيسية لولادة مظاهر مقاومة مستحدثة، وأن "السكينة السياسية" السائدة في الضفة والقدس، ليست دائمة ولن تكون، وحالة الانفجار وقتية، ولحظية، وتلك مسألة خارج الحسابات التقليدية.

خلال أسبوع، 3 عمليات أبطالها أطفال فلسطينيين في القدس وطولكرم وسلفيت، سلاحهم سكين وسيارة، تستحق قراءة غير تقليدية لنقاش مشاركة "الأطفال" في المعركة القومية، وهل ذلك حق في مواجهة عدو لا قواعد لإرهابه، ولماذا يذهب أطفال فلسطين لخيار المواجهة التي قد تصل بهم الى "الاستشهاد" ولديهم خيار البقاء أحياء والاستمتاع بطفولتهم حتى النضوج العام...

الأسئلة التقليدية لن تجد إجابة تقليدية في صراع مع عدو كدولة الاحتلال وجهازها الإرهابي، لأنها خارج القانون بما فيه قوانين تحت الاحتلال، ضد الطفولة قبل غيرهم، ولعل أرقام المعتقلين من أطفال فلسطين والشهداء تجاوز الـ 15 ألف خلال سنوات، يقدم بعضا من جواب على مشاركة الأطفال في المعركة الكبرى.

قالها نزار: (آه يا جيل الخيانات..

ويا جيل العمولات..

ويا جيل النفايات..

ويا جيل الدعارة..

سوف يجتاحك..مهما أبطأ التاريخ..

أطفال الحجارة..)

"أطفال الحجارة" .. "أطفال السكاكين" .."أطفال الدهس"..ثلاثية لسجل فلسطيني كفاحي لا نهاية له سوى بنهاية احتلال وإرهاب وعنصرية وتطهير عرقي...ونهوض الكيانية الوطنية عنوانا ومشروعا!

ملاحظة: ما أحدثه فيلم "أميرة" من غضب فلسطيني عام ووحدة موقف غابت كثيرا، لما به من إساءة لمسار شعب بتطلب من الرئيس محمود عباس ورئيس الحكومة د.اشتيه التدخل العلني مع الأشقاء في الأردن لاتخاذ موقف من الفيلم..اقله براءة سياسية قبل منع عرضه سينمائيا!

تنويه خاص: مبروك افتتاح سفارة فلسطين في تونس..البناء يقال أنه مميز كتير..حلو بس يا ريت تخبرونا مين دفع "أموال البناء المميز"..اذا تبرع صحتين..اذا لا اللعنة عليكم..والناس فاهمة ليش!

إعمار غزة...الجدار الأمني الحاضر والسياسي الغائب!

كتب حسن عصفور/ تعود حركة الكلام ثانية الى مسألة إعادة "إعمار قطاع غزة"، مع كل قدوم لوفد مصري هندسي – أمني، كمحاولة لترميم الممكن لدمار أنتجته حروب عدوانية لدولة الكيان، استهدفت الحاق أكبر خراب في البنية التحتية والبناء، في ظل حصار مركب في رسالة عقابية، خارج سياق إعادة احتلال القطاع، لتضمن دولة العدو القومي تنفيذ خطتها الانفصالية دون ثمن سياسي.

إعادة "إعمار قطاع غزة"، يمثل أولوية إنسانية لسكان القطاع، الذين يدفعون ثمنا متعدد المظاهر، بين حروب متلاحقة في متوالية غريبة، 4 حروب خلال14 عاما منذ انقلاب حماس يونيو 2007، عدا عمليات القصف الآني، التي لا تتوقف مع أي بالون ملون أو صاروخ أصابه "ملل الحصار".

للمرة الأولى تتحرك مصر للمزاوجة بين مسارين أمني وبنائي، بعد حرب مايو / أيار 2021، التي أربكت دولة الكيان عبر مسار عسكري اقترب من بعض خطوط "حمراء"، وحدث تعديل في المعادلة التي سادت طويلا برعاية قطرية "التهدئة مقابل المال"، لتصبح أقرب الى معادلة "الأمن مقابل الإعمار"، ليصبح بعدا أكثر شموليا في المشهد القائم بين قطاع غزة ودولة العدو القومي.

الانتقال من "المال" الى "الإعمار" ومن "التهدئة" الى "الأمن" يتطلب تدشينا لمرحلة تؤسس لحركة من "الهدوء الطويل"، ومنع الذهاب الى حرب شاملة، ما لم يحدث تطورا جوهريا فارضا لها، ولكن ضمن مسار الحياة السائدة لما بعد الانقلاب الحزيراني، سيصبح "الإعمار" بذاته جدارا أمنيا فاصلا، ما يمثل شرطا لتغيير مركبات الحصار وفك بعض قواعده الإسرائيلية، بعيدا عن قواعد المعادلة القديمة وحقائب المال التي كانت تدخل عبر معبر بيت حانون، وتذهب الى حيث يستفيد منها حاملها، وليس من دفع ثمن حروب التدمير.

تغيير المعادلة من "حقائب المال" الى "وسائل الإعمار"، فتح باب علاقة أمنية أكثر شمولية مما كانت، ولذا يلاحظ أن الالتزام الصارم من حكومة حماس وتحالفها العسكري، يكاد يكون خارقا ومدهشا الى حد اللامعقول، بعدم قيام أي طرف بالمس بحالة "الهدوء الأمني المطلق"، رغم كل الجعجعة التهديدية التي يطلقها البعض بين حين وآخر، تغطية على قوة "العلاقة الأمنية الجديدة" بين سلطة حماس وسلطة الكيان، عبر الأشقاء في مصر أساسا، وثانويا عبر الأشقاء في قطر.

تغيير جوهر المعادلة "من المال السائب" الى "المال الاقتصادي"، ليس بسبب أن "المال السائب" يستخدم لتطوير البنية العسكرية لحماس والفصائل المتحالفة معها، فتلك "مكذبة" تعرف تماما حكومة الإرهاب السياسي في تل أبيب، أنها ليست سببا حقيقيا، ولكنها "النقاب السياسي" الذي تريد من خلاله تثبيت معادلة البناء الاقتصادي كي يكون أحد "الجدر الواقية" المكبلة لأي تدهور أمني غير محسوب، وربط مصالح سكان قطاع غزة مباشرة بالبعد الأمني، بحيث يصبح كسر معادلة "الأمن مقابل الإعمار" أكثر تعقيدا وتكلفة من "المال مقابل التهدئة"، التي خدمت الحكم والفصائل على حساب السكان.

لم يكن منح ألاف من تصاريح العمل مباشرة لحكومة حماس سوى أحد مظاهر التغيير بربط مصالح الناس بالأمن الجديد، خاصة وأنها المرة الأولى التي يسمح لآلاف من عمال القطاع بالذهاب الى العمل في داخل الكيان، رغم محاولات أطراف اليمين الأكثر كراهية للفلسطيني برفض ذلك.

وكانت حركة تغيير قواعد الاستيراد والتصدير التجارية جزءا من معادلة "الأمن مقابل الإعمار"، كتقييد مضاف تراه حكومة "الثنائي ونصف" في تل أبيب، الى جانب دراسة قواعد عمل جديدة بين مصر وقطاع غزة، في علاقة التبادل التجاري وعمل المعبر الى جانب بناء مدينة اقتصادية – سياحية لخدمة القطاع وسكانه، لتتكامل مع تغيير العلاقة الاقتصادية بين حكومة حماس وحكومة تل أبيب.

المعادلة الجديدة، التي تخدم أهل قطاع غزة بشكل مباشر، تحمل في طياتها مظهر خطر سياسي، يكرس البعد الانفصالي، ما لم تتحرك السلطة المركزية في رام الله كي تفك حصرها وشراكتها في حصار قطاع غزة، وتلغي كل القرارات سيئة السمعة ضد موظفي القطاع، الذين دفعوا ثمنا مزدوجا لموقفهم الانتمائي للمشروع الوطني.

لو حقا السلطة المركزية الفلسطينية في رام الله ليس طرفا في دفع "الانفصالية الغزية"، عليها المسارعة لأن تكون فاعلا في المعادلة الجديدة وحصار بعدها السياسي، لتكون خدمة لأهل القطاع وليس ضررا لأهل فلسطين.

الانتقال من معادلة "التهدئة مقابل المال" الى معادلة "الأمن مقابل الإعمار" يمكن أن تكون سيفا بيد أهل قطاع غزة.. وأيضا يمكنها أن تصبح سيفا على رقاب "أهل فلسطين"...فذلك بيد حكومة الرئيس عباس دون غيره!

ملاحظة: ليال ملاح دولة الكيان بالوصول الى منفذي "عملية نابلس" ضد الإرهابيين المستوطنين تكشف قيمة العملية.. ليس بطولة اعتقال منفذ العملية بل البطولة تنفيذ العملية.. صراع مستمر بين قبضة فلسطينية وبندقية عدو محتل!

تنويه خاص: فرح مركب لنتائج انتخابات رئاسة تشيلي..فوز شاب عمره 35 عاما وأن يكون يساريا يعيد بعث روح فرضها الرئيس اليساري الأول في أمريكا الجنوبية.. جاء برويك لينتقم ديمقراطيا من مغتالي اليندي.. سلاما لروحه وأهلا بمن يواصل ما كان بناء ثوريا جديدا!

الإرهاب اليهودي الإسرائيلي يدخل مرحلة جديدة!

كتب حسن عصفور/ مع تطورات العمليات الفردية والمنظمة ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي في الفترة الأخيرة، والتي تنتقل من منطقة لأخرى، وتحسبا لتطورات تعيد الواجهة الشعبية للمقاومة التي تم حصارها، سارعت دولة الاحتلال في إعادة الاعتبار لتشريعات إطلاق النار على كل جسم فلسطيني متحرك"، يقترب من أي "ثابت إسرائيلي" في الضفة والقدس، كان جنديا لجيش المحتل الغازي، او لقوى الإرهاب الاستيطاني الفاشية.

تنشيط "قرارات الإعدامات المباشرة" يمثل تطورا نوعيا في أساليب العدو القومي، بدأ تنفيذه المباشر على الشاب حكمت عبد العزيز موسى مساء يوم الثلاثاء 21 ديسمبر في منطقة جنين، عبر إطلاق نار مكثفة برصاص متفجر على سيارة كانت تمر عبر حاجز "أمني" لجيش الاحتلال، ما أدى الى تفجير السيارة واحتراق الشاب حكمت بداخلها، فيما يمكن اعتبارها عملية "إعدام حي" على الهواء.

"إعدام الشاب حكمت" حرقا في سيارته مؤشر خطير جدا لتطور البعد الإرهابي المتنامي في الضفة والقدس، من جيش الاحتلال، ما يمنح قوى الإرهاب الاستيطاني حافزا مضافا لتوسيع دائرة نشاطها الفاشي في الأرض المحتلة، ضد الفلسطيني أرضا وأملاكا، خاصة في ظل حماية "قانونية" رسمية، على ضوء انتشار الغضب المحلي في الكيان والعالمي من إرهاب المستوطنين.

"إعدام الشاب حكمت" حرقا، ليس حدثا عابرا نتاج غلطة من حاجز احتلالي، بل كان فعل منظم مقرر مسبقا، والذريعة جاهزة دوما في غياب الشهود بأنه حاول تنفيذ عملية "دهس"، أدى الى تصفيته، رغم أن الصور المتاحة وشريط التسريب يشير الى وجود عملية "إعدام منظم"، كرسالة مباشرة لأي فلسطيني يحاول القيام بفعل "همهمة رافضة للغزو اليهودي الاحتلالي في الضفة والقدس.

"عملية نابلس" النوعية يوم 16 ديسمبر، فتحت الباب نحو تطور جديد في العمل المقاوم، باعتبار المستوطنين رأس الحربة الإرهابية، فساد الارتباك داخل دولة الكيان ومؤسساتها الأمنية – السياسية، إدراكا أن ذلك المسار سيفتح الباب لعمليات متعددة الأشكال ضد الإرهاب اليهودي في الضفة والقدس، وسينقل

الصراع لمرحلة مختلفة، خاصة وأن تلك المجموعات "الشاذة إنسانيا"، تجد رفضا شموليا، خاصة مع نمو عملياتها الإرهابية ضد الفلسطينيين.

"عملية نابلس" وقبلها عمليات "الدهس" والطعن" الفردية خلال أيام، كانت نذير روح كفاحية، ستكسر حاجز الصمت المقاوم، الذي طال نتاج عوامل مختلفة، ما سيفرض مواجهات أكثر شمولية، خاصة ودولة الكيان وجهازها الاحتلالي تمارس "أعلى درجات الإرهاب السياسي والأمني" ضد الفلسطينيين، أرضا وسكانا وسلطة في رام الله، وابتزازا في غزة، فكان قرار تفعيل عمليات "الإعدام الحي المباشر" محاولة لكسر روح الغضب الجديدة.

عملية "إعدام الشاب حكمت"، هي رسالة مباشرة للسلطة الفلسطينية ومكوناتها، ورسالة الى فتح (م7)، التي انتقلت لغتها في الأسابيع الأخيرة، من "لغة المهادنة الرخوة" نحو "لغة المواجهة الساخنة"، وخاصة بعد عملية نابلس ضد إرهابيي مستوطنة حومش، حيث تفاعلت الحركة بشكل سريع، وأطلقت نداء للتصدي للإرهاب اليهودي بكل السبل المتاحة، حماية للأرض والإنسان.

عملية "إعدام الشاب حكمت"، يجب ان تكسر طريق المناشدة الكلامية، والحديث الإعلامي عن تشكيل لجان، ومطالبة العالم بالعمل لوقف ومنع يد الإرهاب اليهودي، فذلك كلام سيستمر طويلا، دون أن يجد صدى مباشر لتفعليه، ولذا وبدلا من كلام الترجي، وجب على الرئيس محمود عباس بصفته رئيسا للسلطة ورئيسا لفتح، وقف كل أشكال "التعاون – التنسيق" مع دولة الكيان، ويعلن ذلك مع وجود مستشار الأمن القومي الأمريكي ليدرك أن "الإرهاب اليهودي" يجب أن يكون له ثمن.

ومع قرار وقف ذلك السرطان الأمني، على قيادة فتح مواصلة لغتها الكفاحية الداعية للمقاومة بكل أشكالها، وأن جريمة "إعدام الشاب حكمت" لن تكون خبرا مضافا، بل ستكون "حدثا تغييريا" له ثمن حماية لشعب وأرض وقضية.

كلما زادت "المناشدات" كلما قل الوزن السياسي لمطلقيها...كلما زاد صفع منفذي الإرهاب اليهودي كلما زادت قيمة أهلها..أكثروا صفع محتليكم لترفعوا قيمة شعبكم وتذلوا عدوكم!

ملاحظة: الخالِ من الجين الفلسطيني منصور عباس يصر ان يقدم ولاء "تهويده الذاتي" بشكل متلاحق..من تهويد القدس وتهويد الكيان الى اعتباره "حق وجودي"..البراءة الوطنية منه خطوة لاعتباره مرض خطير وجب مقاومته!

تنويه خاص: حسنا أن يؤكد الرئيس عباس على مكانة غزة...ولكن تلك المكانة مهددة كثيرا مع وجود مخطط معلوم لفصلها..من أدواته قرارات حصار أصدرتها سلطة الرئيس عباس ...لو ما قاله صدقا فليعلن انهاء كل قرارات الغباء السياسي تلك!

الانتقام الفردي من "قتلة" الفلسطيني ضرورة وطنية!

كتب حسن عصفور/ بين حين وآخر، تبرز جريمة حرب من طراز خاص، ينفذها جنود جيش الاحتلال الإسرائيلي، عبر عمليات إعدام صريحة أمام كل وسائل الإعلام، رسالة تقول، أن لا شيء يقف أمامهم للخلاص من الفلسطيني، أي فلسطيني ما دام هناك "جدار وقاية" يمنع ملاحقته الفردية قبل الجماعية.

عشرات جرائم حرب نفذتها دولة الاحتلال وعصابات الحركة الصهيونية، جماعية وفردية، والتاريخ يسجلها دون أن ينسى أي من تفاصيلها، جرائم حرب بعضها تم تدوينه في السجل الإنساني باسم مجازر، بدأت من حيفا عام 1937 حت جنين 2002، محفورة بأحرف من نور في الذاكرة البشرية، وتنتظر "قصاصا إنسانيا" سيكون وأن طال مداه.

خلال الصراع مع العدو القومي، برزت عمليات الإعدام الفردي كأحد سمات لجيش الاحتلال، زادت تلك المظاهر الفاشية في السنوات الأخيرة، كأنها باتت جزءا من تعليمات أمنية لجيش العدو القومي، وما حدث مؤخرا مع الشاب محمد سليمة (25 عاما) من سلفيت، تكشف أن الأمر بات سلوكا منهجيا لا يجد عقابا مباشرا، منذ عملية إعدام الفتى محمد الدرة مرورا بحرق دوابشة وإعدام الشريف، ما يستدعي التفكير بتطوير أدوات المقاومة ردا على تلك الجرائم، انتظارا الى "عدالة إنسانية معلقة".

تطوير عملية الانتقام الفردي من منفذي عملية إعدام الفلسطينيين يجب أن تدخل أدوات الفعل، مستفيدين من تجربة الرد الفوري السريع، التي نفذتها قوات النسر الأحمر التابعة للجبهة الشعبية في 17 أكتوبر 2001، بإعدام الوزير الفاشي رحبعام زئيفي ردا على قيام دولة الاحتلال اغتيال القائد الوطني الكبير أبو علي مصطفى (عضو تنفيذية منظمة التحرير وأمين عام الجبهة الشعبية) في مكتبه برام الله يوم 27 أغسطس 2001، رد ثوري كان الأول من قوة فلسطينية، أحدث هزة أمنية داخل الكيان، ونقاشا وطنيا حول البعد الفردي في المقاومة.

في الصراع مع العدو، لا يوجد دوما وقت للترف السياسي الفكري، لنقاش جدوى هذا ام ذاك من أساليب الفعل الثوري، بل تصبح آلية عمل في سياق الفعل المقاوم العام، دون ان تذهب الى التنفيذ العشوائي، الذي يمكن أن يحدث بين حين وآخر، بزرع وسائل تفجيرية وسط أماكن مدنية، دون تحديد هدف ما، أو عمليات عشوائية بهدف الحاق أكبر عدد من القتلى، وأيضا دون هدف مباشر، عمليات ربما تثير "العاطفة" ولكنها تكثر من خسارة جوانب حق.

الانتقام الفردي من مرتكبي جرائم الحرب وعمليات الإعدام، يمثل تطويرا في الوعي المقاوم، وسبيلا من سبل الردع الوطني المباشر، رغم ان تنفيذه يتطلب عمليات مركبة من متابعة وتدقيق ومعرفة تفاصيل حركة المجرمين، تبدا بإعلان فصائل العمل الوطني، ومجموعات شبابية نشر أسماء المنفذين وصورهم في كل شوارع الضفة والقدس، ومواقع التواصل الاجتماعي، مع وسمها بالوسم المعروف عالميا (مطلوب – WANTED) تمثل الخطوة الأولى للفعل المقاوم، عبر ادخال رعب ذاتي لكل من المطلوبين، يفقد جزءا من أمنه الخاص، وربما يصاب بحالة من "الهلوسة الخاصة"، التي تولدها حركة الخوف المباشر، ما سيفرض توفير حماية أمنية تفقدهم جزءا من مسار حياتهم الطبيعية، وتلك أحد اهداف المطاردة الفردية لكل مجرم يتم تحديده، الى حين النيل منه.

أي حالة يمكن أن يحدثها نشر صور مجرمي الحرب في شوارع الضفة والقدس، مع وسم معلوم، لكل من يرد اسمه، مقابل ما تمنحه من طاقة فعل ذاتي لكل فلسطيني يلمس ان هناك جديد في شكل المقاومة الوطنية والرد المباشر، وأن عمليات التنفيذ لا تحتاج حركة تجييش ولا شراء سلاح ومتفجرات وتهريبها.

شكل الفعل الانتقامي الفردي من كل مجرم حرب شخصيا بات ضرورة وطنية دفاعا عن الفلسطيني، شعبا وإنسانا وقضية...درس يجب ان يجد طريقه في لوحة الثورة التي بدأت مع دخول أول غاز مستعمر!

ملاحظة: كم هو عار أن تجد شخصيات فلسطينية ذات مناصب في سلطة فاقدة كثيرا من اسمها، يبحثون رضى مسؤول عربي بتسجيل اعجاب لتغريدة، دون ان نجد تغريدة للمعجب حول شهداء الوطن الذين يعدمهم جيش العدو...الدونية باتت عندهم جينية خارج الوطنية!

تنويه خاص: لو صدق ما نشر أن السلطة "الفلسطينية" سحبت دعوى ضد واشنطن بسبب قرار نقل سفارة إسرائيل للقدس، مقابل وعود مالية وامتيازات مش معروفة فنحن أمام "جريمة سياسية" تستحق العقاب...طيب يا فالحين خليهم يفتحوا مكتب م ت ف ...خيبة تخيبكم!

الفوضى..الفتنة والمقاومة..والخيط الرفيع بينها!

كتب حسن عصفور/ مسبقا، وكي لا يظن البعض "إثما وطنيا"، لن يكون هناك تكرار لسيناريو "أحداث الفوضى المسلحة" التي عاشها قطاع غزة ما قبل بدء شارون تنفيذ خطته لفصل القطاع عن الضفة، والشروع العملي في انهاء الوحدة الكيانية الأولى فوق أرض فلسطين، التي وضع حجر أساسها المؤسس الخالد ياسر عرفات في مايو 1994.

وبعيدا عن كل "الألقاب" التي يطلقها البعض على واقع قطاع غزة، لكن الحقيقة السياسية بأن الخروج الإسرائيلي سبتمبر 2005 كان رأس الحربة لبدء خطة مشروع التهويد الشامل في الضفة والقدس، ليس استيطانا فحسب، بل كسرا لوحدة الضفة الغربية التي تجسدت في الكيانية الجديدة، وسريعا اتجهت دولة الكيان، لتدمير قواعد المشروع الوطني الفلسطيني عبر مسلسل من عمليات تدريجية، بينها إعادة دور أداته التنفيذية المعروفة باسم "الإدارة المدنية" لتكون

خادمة لـ "السكان" عربا ويهودا مستوطنين، كما أعلنت دون أن تجد رفضا أو مقاومة لها من السلطة الفلسطينية القائمة، وسمحت رسميا بالتهويد المستحدث.

الفوضى – الفتنة، التي بدأت تطل برأسها بقوة وسرعة في الضفة الغربية، وظهور حركة سلاح مكثفة، لا تستخدم أبدا في المظهر المقاوم، يمثل رسالة إنذار كبرى، ليس خوفا من عملية انقلابية كما جرى في يونيو 2007 بقطاع غزة، لأن دولة الكيان حاضرة، وهي من شجع الأول، لكنها لن تسمح بالثاني، وتشجع مسار أحداث فوضى وفتنة، يقف بمركزها جهاز أمن الاحتلال بمختلف مسمياته، كونه يدرك أنها السلاح الأهم لكسر العامود الفقري للفعل الفلسطيني المقاوم لمشروعه التهويدي.

الفوضى – الفتنة، بدأت تتسع في أكثر من مدينة ومنطقة بالضفة، دون تحديد فصائلي فمنها من "آل البيت الحكم – فتح" ومنها غيرها من فصائل وعشائر وقبائل واتجاهات مدنية، كل يبرر ما يفعل، سوى أن يكون فعل ضد العدو المركزي، دولة الاحتلال ومشروعها.

بات ملفتا تماما، بروز كميات هائلة من السلاح في أي "خلل اجتماعي"، واشتباكات عائلية، ولكنها تختفي بشكل غريب مع أي مواجهة للعدو، وتبرز بديلا أسلحة الفعل الفردي، كالسكين والسيارة واجهة للمقاومة المستحدثة، التي أجبرت رأس الأمن الإسرائيلي أن يستنجد بالسلطة الفلسطينية وقواتها، كي تساعد في حصار المقاومة المستحدثة، كونها الأكثر رعبا من غيره، لكنه لم يستنجد بها مع وجود سلاح لا يظهر سوى وقت "الحرب العشائرية – القبلية"، أو في مواجهة بين أمن السلطة ومسلحين دون تحديد صفتهم، بين مقاوم وفوضوي، حيث بات الخيط الرفيع أكثر من رفيع بينهم.

الفوضى – الفتنة، تنتشر بسرعة برقية، ولن تقف ما دامت سبل العلاج تقليدية، ولا تخرج من "صندوق عتيق" مصاب بأمراض مزمنة، لن تتمكن من مواجهة الخطر القادم بسرعة على بقايا "الكيانية" على طريقة تقسيم المقسم منها وطنيا، والبحث عن "محميات" تنفيذا للقسم الثاني من خطة شارون، التي بدأت نهاية 2005، ويبدو أنها وصلت الى الضفة لتصبح آلية التهويد الراهنة.

مواجهة الفوضى – الفتنة، لن يستقيم فقط بالأشكال السائدة، ولعل أول خطوات المعالجة الحقة كيفية تطوير أدوات المقاومة للعدو، وتحديدا من الحركة المركزية في السلطة بالضفة، والقائد التاريخي للثورة حركة فتح، هي دون غيرها من يملك مفتاح الخيط الرفيع، وليس أجهزة أمنية تذهب دوما لما هو خارج الحساسية الوطنية في آلية المعالجة، وفقدت كثيرا من صلتها بالإنسان ضمن وظيفة لم تكن هي مضمونها التأسيسي الأول، قبل أن يستخدمها "اباطرة" لخدمة أهداف خاصة بمسميات "الحرص المكثف".

مواجهة "الفوضى – الفتنة" لن يكون بأدوات أمنية لا ترى الخيط الرفيع بين المتمرد وطنيا والمقاوم وطنيا، وربما تساعد بوعي او بغيره على قطع ذلك الخيط لتخدم موضوعيا من يريد لها أن تسود.

قبل أن نقول، كيف ولما وليت، على حركة فتح أن تبادر لعقد لقاء وطني دون استثناء أي طرف وقوة، مهما كانت الملاحظات على سلوكها، والمخاوف من صفقاتها، فذلك وحده الطريق الذي يمكنه حصار فتنة وفوضى لم تعد على "باب الدار الوطنية" بل تسللت الى غرف نومها...

لا خيار، لو أريد كبح رافعة المشروع التهويدي، سوى مبادرة فتحاوية لحصار نار حرق المشروع الوطني...وغيرها لتبدأ رحلة قراءة الأشعار على ما كان يجب أن يكون!

ملاحظة: صمت رئاسة السلطة على تسريب صحيفة سعودية، بأن الرئيس محمود عباس مستعد لمناقشة مشروع تسوية مع وزير حرب العدو غانتس، يثير كبشة أسئلة...ولو صح فتلك مصيبة كبرى...المشروع الكبير لا يناقش مع فرد سيادتك وانت مفروض "خبير" تفاوض مع العدو..مش هيك!

تنويه خاص: تعليقات بعض فصائل على الجدار العازل شرق قطاع غزة كشف أن "النكبة" اصابت العقل والوعي..تخيلوا أنهم يرونه "جبنا" وليس نهبا لحدود جزء من دولة فلسطين...يا خيبتنا الكبرى بكم!

أوجدوا شريك إسرائيلي قبل البحث عن كسر "جمود السلام"!

كتب حسن عصفور/ عندما كسرت منظمة التحرير الفلسطينية وقائدها الخالد الشهيد ياسر عرفات، ودولة إسرائيل ورئيس حكومتها إسحق رابين كل الجدر السياسية بالتوصل الى أول اتفاق من أجل بناء سلام منذ العام 1948، كانت مفاجأة التي لم تكن ضمن الحسابات التقليدية الدائرة في المنطقة، خاصة ما رسمته الإدارة الأمريكية لإطار يلغي وجود منظمة التحرير سياسيا، وفصل مكونات القضية الوطنية، لتضع الضفة وقطاع غزة، بديلا عن الكل (القدس والشتات)، ضمن محددات مؤتمر مدريد، وأيضا كان يسمى للسلام.

اتفاق إعلان المبادئ 1993، المعروف إعلاميا بـ "اتفاق أوسلو"، واجه أوسع تحالف شر سياسي، رأسه في مقر الإدارة الأمريكية بقيادة "الطاقم اليهودي" دينس روس وفريقه، وجسده في المنطقة، كما داخل إسرائيل، كل لحساب، ولم يهدأ لهم بالا حتى توصلوا لتصفية أحد طرفي ذلك الاتفاق، باغتيال رابين نوفمبر 1995، لقطع الطريق على وجود "شريك إسرائيلي" في عملية سلام تفتح الباب لحل "متوازن" ضمن الممكن التاريخي.

خلال عامي 1993 – 1995، كان الحديث السائد كيفية تعزيز عملية السلام التي بدأت موضوعيا بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ولكنها منذ نوفمبر 1995، انتقلت كليا الى تعابير البحث عن عملية السلام، وسجلت محادثات "واي ريفر" الشهادة الثانية بخروج "الإسرائيلي" من مسار عملية بدأت، عندما رفض نتنياهو تفاهمات تم التوصل اليها بحضور الرئيس الأمريكي كلينتون، الى أن كانت قمة كمب ديفيد 2000 بحضور رئيس حكومة إسرائيلي جديد هو يهود براك، أحد أطراف تحالف الشر السياسي ضد اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو).

وانتهت تلك "القمة الثلاثية" الفلسطينية – الإسرائيلية - الأمريكية، بإعلان براك رسميا خروجه من عملية السلام، والذهاب نحو تنفيذ الخطة ب، التي تم رسمها بعد اتفاق أوسلو شراكة مع شارون والليكود، من اغتيال رابين الى اغتيال عرفات وبالتالي اغتيال أي عملية سلام حقيقي نسبي، متوازن تاريخيا، خلال عملية عسكرية بدأت سبتمبر 2000 انتهت باغتيال مؤسس الكيانية الفلسطينية المعاصرة ياسر عرفات نوفمبر 2004.

خلال الحرب الإسرائيلية لتدمير السلطة الوطنية، وتصفية مؤسسها الأول، تقدمت قمة بيروت بمبادرة سلام عربية مارس 2002، منعت بعض أطرافها رئيس فلسطين ياسر عرفات، الطرف المعني أكثر من غيره بالسلام، من الحديث عبر القمر الصناعي الى القمة ليشرح لهم واقعا، غاب عنهم، لكن "الحقد السياسي" لبعض من تحالف الشر في حينه رفض ذلك.

وحاول بوش الابن في يونيو 2002 ان يكمل مبادرة السلام العربية بتصور أسماه "حل الدولتين" المخادع، وكان هدفه تصفية أبو عمار واستبداله بما أسماها "قيادة ديمقراطية يستحقها الشعب الفلسطيني"، وأبرز أسماء الخيار كان أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في حينه محمود عباس، وبعد عامين من "رؤية بوش" تخلصوا من ياسر عرفات، وبات عباس رئيسا منتخبا منذ يناير 2005، وتحقق لهم ما أعلنوه.

وكي لا نغرق في تفاصيل سياسية، منذ ما يزيد على 16 عاما، تولى حكومات إسرائيل شخصيات متعددة، والرئيس عباس ثابت رغم الدفع بخلق "موازٍ سياسي" لحكمه في قطاع غزة من خلال انتخابات "التفصيل السياسي لحماس"، لكن دولة الكيان، ومعها الولايات المتحدة، وبجوارها "الرباعية الدولية" لم تتمكن أبدا أن تصنع "إطارا للسلام" وليس عملية سلام.

المفارقة الكبرى، أن المفاوضات انتهت عمليا مع انتهاء قمة كمب ديفيد واغتيال ياسر عرفات، والسؤال، لماذا لم يتم "صناعة السلام" بعدما توصلت أمريكا وإسرائيل وبعض الأطراف العربية والفلسطينية من الخلاص من ياسر عرفات...من الذي كان عائقا أمام ذلك طوال 17 عاما.

السؤال، فرضه بيان " اللقاء الثلاثي" الوزاري المصري الأردني الفلسطيني يوم 27 ديسمبر 2021، الذي أشار الى أن الأطراف ناقشت (إيجاد أفق سياسي لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين الذي يُجسد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة على خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، ووفق القانون الدولي ومبادرة السلام العربية. وفي هذا السياق، جرى دراسة عدد من المقترحات المستهدفة كسر الجمود الذي تشهده عملية السلام في الوقت الراهن".

كيف يمكن أن يتم بحث ما اسموه "كسر جمود عملية السلام" ولا يوجد من حيث المبدأ "شريك إسرائيلي" يريد صناعة سلام، لا متوازنا ولا ممكنا، وذلك ليس هروبا بل تذكيرا بما حدث منذ اغتيال ياسر عرفات الشرط المفروض في حينه لـ "مكذبة حل الدولتين"، حتى الخلاص من نتنياهو وانتخاب "البديل"، الذي يرفض أي اتصال مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.

الحديث عن بحث مقترحات لـ "كسر جمود عملية السلام" يحمل صيغة سياسية تضليلية، لأن الأمر ليس "جمود العملية" بل غياب طرفها الآخر المسمى الطرف الإسرائيلي...ولذا الأدق الحديث عن ضرورة العمل من أجل البحث عنه، والى حين ذلك يتم "تعليق كل اتصال سياسي" مع حكومة إسرائيل حتى تقر بطريق السلام.

كيف يمكن "كسر جمود عملية سلام" لم يكن لها وجود منذ 2004، رغم كل ما قدم الطرف الفلسطيني من "تسهيلات تاريخية" لدولة الكيان فاختارت حكوماتها المتعاقبة "عملية التهويد الاستيطاني" بديلا لعملية سلام مكسور.

كان يمكن أن تعلن "الأطراف الثلاثة" تعليق الاتصالات السياسية مع حكومة بينيت - لابيد حتى تكف أولا عن عمليات التهويد والتطهير العرقي، وأن يتم بلورة إطار عربي يحدد قواعد الحل وفق قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012.

كان يمكن أن يكون البيان أكثر قيمة سياسية، لو أنهم حددوا مهلة زمنية لستة أشهر لدولة الكيان والرباعية الدولية، للذهاب الى وضع قواعد سياسية محددة، وبعدها يصبح لفلسطين حق الانتقال رسميا من مرحلة السلطة الى مرحلة الدولة...وتنتقل العملية من مفاوضات بين سلطة ومنظمة الى مفاوضات دولة لدولة.

دون ذلك، ستبقى عملية البحث عن "كسر الجمود في عملية السلام" لسنوات طويلة أخرى...

رؤية الحقيقة لا يعني ضعفا أبدا ولكن الهروب منها هو الضعف الحقيقي.

ملاحظة: تشكيلة وفد السلطة في "اللقاء الثلاثي" تكشف أن هناك مراكز صناعة قرار خارج كل المسميات الرسمية المعروفة إعلاميا...هل من يجرؤ ويعلن ما هي مهمة حسين الشيخ الرسمية التي منحته حق المشاركة في اللقاء وليس المالكي ولا عضو تنفيذية آخر...!

تنويه خاص: من استمع الى خطاب الرئيس اللبناني عون أدرك أنه يهدد "الثنائي الشيعي".. يا باسيل شريك كما يريد يا "بأطبئ الأنون"... الصراحة يا هيك رؤوسا يا بلا!

أيام "كأس العرب" شروق جديد..شكرا قطر..شكرا الجزائر!

كتب حسن عصفور/ من 30 نوفمبر حتى 18 ديسمبر 2021، عاشت الشعوب العربية واحدا من المشاهد التي أشعلت بريق حنين غاب في ظل مجموعة من المؤامرات التي انطلقت لكسر ظهر الأمة العربية، عبر سموم بكل المسميات عدا أصلها.

أيام فتحت دولة قطر أبوابها لتشرق منها حالة من الإبداع الرياضي والسياسي، في مشهد وحدوي سيبقى حاضرا في ذاكرة الأمة، التي استعادت شعارها الغائب الحاضر، من المحيط الهادر الى الخليج الثائر...بعيدا عن تغير المضمون التعبيري لمضمون الشعار.

أيام "كأس العرب" في قطر، سجلت حالة ابداع بين التنظيمي المبهر والاستعداد القادم لكأس عالم في أول بلد عربي، رسالة تطوير في المساهمة العربية في عالم يتحرك حاول أن يشتت "شمل أمة" لم تكن هامشية في صراع الحضارات يوما، ما قبل عهد الردة الطارئ...

أيام "كأس العرب" في قطر، كشفت أن بالإمكان دوما أفضل مما كان، لو أريد صناعة غير التي يراد لغيرنا صناعتها، وأن الإمكانيات التي تمتلكها الأمة العربية، لخدمة حضورها وليس ثمنا مدفوعا لحماية "أنظمة حكم" مرتعشة من

"خوف صناعي"، أوجدته قوى المستعمر لتبقى هي الحاكم الفعلي، كلص بنقاب حماية كاذبة.

أيام "كأس العرب" في قطر منذ يومها الأول بافتتاح عروبي كامل الأركان، وربما للمرة الأولى منذ زمن بعيد يتم مثل ذلك، أن يسمع كل متابعي حفل الافتتاح السلام الوطني لدولنا مع رفع أعلامها، وبعض علامات فارقة منها، افتتاح لم يكن مبهرا فقط بأداء وتنظيم مستخدما أدوات التطور التقني الأعلى، بل بمضمون افتقدته كثيرا فعاليات مختلفة.

أيام "كأس العرب" في قطر، فرضت اللغة العربية لتصبح لغة رسمية في كأس العالم بعد تجاهل منذ انطلاق تلك المسابقة الدولية، لم تكن لغة نصف المليار حاضرة فيما لغات أقل بكثير كانت حاضرة، ودون ذلك المشهد الاحتفالي – السياسي الوحدوي لما كان ما كان.

أيام "كأس العرب" في قطر، أعلنت لكل من يرى أو مصاب بعمى ألوان سياسية، أن فلسطين هي عشق شعوب الأمة بكل تلاوينها، وأن حضورها الطاغي منذ لحظة الانطلاق في 30 نوفمبر حتى مساء 18 ديسمبر- ليس تأكيدا فحسب، بل رسوخ لا مكان لتغبيره بغبار غير عروبي، وأي كانت ظروف التعبير فقد كانت الصورة والفرحة للفائز أو لمن لم يفز، كانت فلسطين هي الحاضر الجامع.

أيام "كأس العرب" في قطر، ابرقت أن ما كان حدثا رياضيا أقرب الى المشاركة الودية، أصبح حدثا "تفاعليا" بين الرياضي والسياسي، للمرة الأولى منذ انطلاق تلك المسابقة عام 1963، توقفت لاحقا لمدة 20 عاما، لم تكن جاذبة سوى لمن يهتم ببعض المتابعة لمنتخب بلده المشارك، وفي 2021 كان العالم بقاراته يتابع الحدث، سواء البعد الرياضي والحضور الأوسع لنجوم منحت البطولة "لمعانا"، أو بحضور سياسي فريد.

أيام "كأس العرب" في قطر، فرضت أن يكون قادم المسابقة العربية جزءا من مظلة الفيفا العالمية، وهي المرة الأولى التي تحدث ما يمنح المسابقة قيمة توازي قيمة أحداث رياضة قارية – عالمية، تساهم في رفع شأن الإنسان العربي.

أيام "كاس العرب" في قطر تجبرك أن تنطقها شكرا قطر..شكرا الجزائر الفريق – البلد الذي فرض حضور فلسطين حضورا بات أغنية سياسية للحدث الرياضي..حضور أصاب كل من اعتقد غياب نبض العروبة بصدمة لم تكن جزءا من فكر خارج الحساب القومي.

شكرا قطر الدولة والحكم..نتفق سياسيا ام نختلف في أداء هنا وهناك..لكن الحقيقة هي منجز منحنا "فخرا خاصا" في زمن ظلامية تسللت في زمن متعاكس مع رغبات أمة وشعوب...شكرا الجزائر بلد المليون شهيد...شكرا لكل الفرق التي كانت فلسطين جزءا منها، ولم تضع وسط حركة الأقدام، لترتفع بالأيدي علما وشعارا وهتافا..

شكرا قطر...شكرا للأمير الشاب تميم، التي قد تكون تلك الأحداث بعروبتها مسارا يستحق التدقيق السياسي فيما كان... وأن حضور قطر التفاعلي لن يكون خيرا من غير بوابة عروبتها...!

شكرا لمن صنع حدثا منح الشعور القومي قيمة غابت...والى حدث عروبي سياسي قريب يوازي ذلك الحدث الرياضي... لنقول: افتخر فأنت عربي!

ملاحظة: بعد هدية "الجزائر" كأس العرب لفلسطين الشعب والقضية..ليت الرئيس محمود عباس يختار مكانا خاصا في رام الله ليكون باسم من منح فلسطين حضورا هو الأغلى في البطولة الرياضية..الأماكن كتيرة..والوفاء لا ينسى!

تنويه خاص: قدم تيار الإصلاح في حركة فتح درسا مميزا في البعد الديمقراطي، مشهد جديد لا يجب أن يبقى "وحيدا"..البعد الديمقراطي قوة وإن خسر البعض منه...الأهم كيف لذلك خدمة السياسي الذي يحتاجه أهل فلسطين..مبروك للتيار الأعضاء والقيادة!

برقة..لتكن انطلاقة لـ "القيادة الوطنية الموحدة"!

كتب حسن عصفور/ لم يترك باب الإرهاب اليهودي (الاستيطاني وجيش العدو القومي) خيارا للفلسطيني للتفكير طويلا، بأن حماية الذات (أرضا وإنسانا) لا يمكنها أن تستمر كما كانت، بعدما باتت حركة الإعدام الحي وكأنها "لعبة أطفال" تمارسها الحركة الإرهابية، دون حساب لفعل رادع يعيد بعضا من وعي افتقده قادة دولة الكيان، وادواتها التي تعبث فسادا في أرض فلسطين.

عندما أطلقت بلدة بيتا ومنطقة جبل صبيح الإرباك الليلي ضد الحركة الإرهابية اليهودية، أدخلت عنصر مقاومة في سياق التفاعل الشعبي، وكان لهذا النموذج أن يتمدد الى كل بؤر المواجهات المنتشرة في مختلف مناطق الضفة والقدس، خاصة تلك التي أحدثت حراكا متعدد المظاهر، وكانت نقاط ضوء كفاحية، كما الشيخ جراح وسلوان، وبلدات جنين بعد معركة "عبور النفق الكبير"، لكن بعض الارتعاش الذي تسلل لداخل فصائل، وانتظارية فصائل أخرى لصفقة ما، كسر قيمة التطور في بيتا وجبل صبيح، كما الشيخ جراح وسلوان.

ومع ولادة حركة الفعل المقاوم الفردية (طعنا ودهسا)، وبعض عمليات نوعية مسلحة ردا على إرهاب مستوطني "حومش"، بدأت حركة منحى كفاحي تتبلور بسرعة فاقت تفكير بعض أطراف المشهد، عدوا محتل أو سلطة وأجهزة أمنية وفصائل، فجاءت "حالة الغضب الثورية" في برقة لتكسر بعضا من "جدار الرهبة" التي طالت زمنا، لترسم لوحة فعل ثوري غاضب، كانت مركز جذب لمحاور مساندة في مناطق مختلفة حول نابلس وجنين.

برقة، البلدة التي قررت كسر الظلامية وخرجت لتقود هبة شعبية ضد الإرهاب اليهودي، تعلن أن "المخزون الثوري الفلسطيني" بدأ يتحرك لتقرير مسار ضل الطريق، ولعل المفاجأة الأهم في تلك الحالة الغاضبة أن تكون حركة فتح في قلبها، وقيادتها، وعاد الهتاف باسمها عاليا، في ملمح قد يكون نقطة تصويب وطني عام.

برقة، كما بيتا وجبل صبيح فتحت باب "المقاومة الشعبية" واسعا، قد تشتعل في محيطها وتفتح الباب لتغيير المشهد نحو ترسيخ أدوات عمل تفرض على العدو القومي، إعادة جذرية لحسابات الاستخفاف السياسي بشعب وتاريخ، ومناورات

ساذجة لشراء "صمت الفعل" ببعض من "تسهيلات" جنوبا، وترهيب سلطة مرتعشة شمالا.

برقة، التي خرجت في فعل الضرورة، الذي لا فعل غيره في معادلة الصراع مع دولة الإرهاب العنصرية والتطهير العرقي، تنادي كل قوى الشعب بمختلف مسمياتها، أن زمن "السبهللة السياسية" والنفاق الكلامي، بات خلفنا، ومن يبحث حضورا فليكن فعلا وليس لطما ودعوة عاجز وبيان نتُي ليكون خبرا.

برقة، تعلن أن قرارات لقاء رام الله/ بيروت سبتمبر 2020، يمكنها أن تكون واقعا، وترسم منها وعبرها إطلاق "القيادة الوطنية الموحدة" التي طالبوا بها، ثم ذهب كل منهم في طريق "تسوية مصالحه" بعضهم مع العدو، وبعضهم الى حيث يجلسون يمارسون حركة الشتم واللعن...

برقة، تطلق صرختها الى حركة فتح، لتنشيط ذاكرتها الوطنية، بأنها "أم الجماهير" كانت ويجب أن تبقى، وهي دون غيرها من يملك فتح الطريق لتشكيل تلك الجبهة الموحدة وتقودها، ولن تجد من يزاحمها طريقا، بعد أن جرب بعضهم مجربا زمنا، فكانت "خيبتهم مركبة"...

برقة، تكتب أحرفا لصناعة مشهد وطني يعيد روح الفلسطيني، الذي انطلق "شاهرا سيفه" نحو الاستقلال والتحرر وليس الارتباط والتبعية، والتوسل المستحدث لبعض من حياة!

برقة، تفتح الباب لهبة غضب تكسر العامود الفقري للحركة الإرهابية اليهودية، بفرعيها مؤسسة احتلالية وعصابات استيطانية، عشية انطلاقة الثورة الفلسطينية يناير 1965، لتعيد الى لوحة الكفاح شروقا بعدما أصابها عبث لم يحصد لا قمحا ولا نال زوانا.

برقة، تعلن أنها تنتظر من تحدث كثيرا كلاما ليكون فعلا واقعا...فهل تفعلها "أم الجماهير"...تلك هي المسألة التي لها ان ترسم معادلة مواجهة جديدة دونها ..وداعا يا "أنتم بلا مسميات أو ملامح"!

ملاحظة: الفيديو المسرب لأمن حماس وهو يقف متفرجا على تخريب جرافات العدو لمزارع فلسطينية ويمنع أهلها من "المواجهة وكأن هناك "تعاون أمني"

مش تنسيق أمني..صار بدها نشر "التفاهمات" بين حكم غزة ودولة العدو...وبلاش تذاكي كتير!

تنويه خاص: حكومة "الإرهاب السياسي" في تل أبيب ستطلق أوسع حركة استيطانية في الجولان المحتل...هل يكون هناك رد خاص لكسر "الفرحة التاريخية" للمختل بينيت...أم نسمع مزيدا من "تجوع يا سمك"..متذكرينها!

بعد "أزمة" مشعل في بيروت..هل تعيد حماس حساباتها نحو "الداخل الوطني"؟!

كتب حسن عصفور/ أنهى خالد مشعل، رئيس حركة حماس في الخارج، زيارة الى لبنان، ربما هي الأكثر "إثارة" لمسؤول حمساوي، فاقت كثيرا ردودها، زيارة رئيس الحركة إسماعيل هنية الى المغرب واللقاء مع حكومة "الإخوان الكامنين"، بعد توقيعها اتفاق تطوير علاقات استراتيجية مع إسرائيل، واشادته بموقف الملك محمد السادس.

دون أدنى شك، يرى كثيرون أن خالد مشعل الشخصية "الأذكى" داخل حماس، وربما الأكثر تأثيرا سياسيا عاما، بالقطع خارج قطاع غزة، ولكن تلك المواصفات لا تكفي دوما لصيانة موقف ما، خاصة لو ارتبط بقضية شائكة، بين الموقف العروبي من جهة، وموقف علاقة خاصة مع "محور ما" من جهة أخرى.

انتهاء زيارة مشعل الى لبنان، تحمل دروسا سياسية متعددة، تستحق من قيادة الحركة أن تقف أمامها، بعيدا عن "عقلية المكابرة" التي حاول بعض كتبتها الصغار ترويجها، والحديث وكأنها كانت "نصرا ميمونا"، في حين مثلت صفعة لم تحدث لها منذ طردها من الأردن، وخسارتها حاضنة استراتيجية لعبت دورا مركزيا في تعزيز حضورها الى جانب منظمة التحرير، لاعتبارات لم تعد مجهولة أبدا.

خلال زيارة مشعل، حدث حظر شامل ومنعه من أي تفاعل إعلامي وجماهيري، وحضر تغطية نشاطاته سوى في مواقع محدودة، الى جانب فتح نيران أصدقاء سوريا وحزب الله وإيران النارعليه شخصيا، واستخدموا لغة لم تستخدم مع آخرين، فيما تم منعه من دخول الضاحية الجنوبية (عاصمة الحزب المفترض أنه حليف، بما شمل عدم زيارة أي بيت حمساوي فيها).

ربما يعتبر بعضا من حماس، ان مشعل رفض توجيها إيرانيا بعدم القدوم، وأصر لتبيان "استقلالية" حماس، وعدم خضوعها لرغبات هذا أو ذاك، رغم ان الواقع غير ذلك، وأن محاولة البعض تبيانها كـ "محاولة" لدغدغة مشاعر التيار السني أو المعارض لسوريا وإيران، لم يصب الحقيقة لأن من التقاهم لم يبادروا لإعلان ذلك، حتى رئيس الوزراء ميقاتي لم تنشر وسائل إعلام الدولة خبر اللقاء.

رفض زيارة مشعل وما حدث حولها، ارتبط عمليا بموقفه الشخصي من تأييده للاحتلال التركي لأرض سوريا، وخاصة بعد عفرين وفرض تتريكها، ولم يكن الأمر مرتبطا بالقضية الفلسطينية أو أي موقف عروبي يمكن لحماس أن "تتباهى" به أمام أحد أهم داعميها، وتصر في كل بياناتها أنهما في "محور مقاومة واحد".

ومن يعتقد من بين حماس، ان أحداث زيارة مشعل ستفتح لحماس "أبوابا جانبية" مع دول خليجية لها حساباتها مع إيران، فهم يقعون في غباء مطلق، لأن الدول تعلم حقيقة الأمر ولما حدث ذلك، وسببه الحقيقي، وقد يزيد من حائط التوتر الذي بدأ منذ فترة نظرا لارتباط حماس بالمحور القطري – التركي ومعهم الإيراني.

ودون فتح تفاصيل الزيارة بذاتها، فما كان يجب أن يكون درسا خاصا، يعيد التفكير العميق في هوية الحركة وعلاقاتها ودورها والمهام المفترض ان تكون، ضمن مناطق وجودها، حيث تأكد بالمطلق ان التحالفات في المنطقة العربية، لم تعد وفق قواعد ثابتة وليست مرتبطة فعليا بقضية الصراع العربي الفلسطيني، بل في كيفية استخدام طرف فلسطيني لتمرير قضية ما لخدمة هدف سياسي ما لتلك الأطراف، وهذا ينطبق على حماس وكيف تستخدم قطريا وتركيا، وأيضا إيرانيا رغم أزمة زيارة مشعل، كما تستخدم السلطة الفلسطينية في لحظات ما.

ما يجب أن يكون بعد زيارة مشعل وأزمتها، فتح باب التفكير لجديد سياسي، ماذا تريد حماس، والى أين ستذهب، وهل حقا يمكنها أن تكون البديل لحركة فتح، ما يفتح لها الاستيلاء على قيادة منظمة التحرير، وهل المحيط العربي حقا، يريدها ممثلا موازيا، أو بديلا، ام دورا استخداميا وفق مصالح متحركة، تنتهي بانتهائها، لا يمكن تقدير حقيقة نتائجها.

الأمر لم يعد لغزا سياسيا أبدا، بل وضوحه يفوق كثيرا غموضه، فمستقبل حماس السياسي لن يكون كما اعتقد بعض منهم في فترة ما، أنهم "الوريث الشرعي" لحركة فتح، بل أن فتح بذاتها هي الغطاء الممكن لحضور حماس "الرسمي" في الإقليم العربي ودوليا، ما يفرض تقييما استراتيجيا جوهريا على غير ما كان فيما سبق، سلوكا ومواقفا، مرتبطة بما سيكون من تغييرات جوهرية في المنطقة، والعلاقات المتحركة التي لم تعد مرتهنة لمفاهيم "الثوابت" و"المبادئ"، بل بـ "المصالح المتحركة".

حماس، بحاجة لتحديث "السوفيت وير السياسي – المنهجي" في قواعد العمل نحو الداخل الوطني الفلسطيني، وكسر جدار الفوقية والادعاء العام، مستفيدة من تجاربها ما قبل "أزمة زيارة مشعل"، منذ انطلاقتها وحتى راهنه.

حماس "الإسلاموية" لا مستقبل لها أبدا في قادم التطورات السياسية، تلك هي القضية المركزية التي وجب نقاشها، بعيدا عن "العاطفة والكبرياء"، وآن أوان "فك الارتباط الكلي" مع الجماعة الإخوانية، وأن تصبح علاقاتها مع طرف وقوة، خارج "اللون الأخضر" ليصبح مرتبطا بألوان فلسطين، الأحمر والأبيض والأسود والأخضر...والفرق بين الخيارين واضح!

أما الاعتقاد، ان حكم حماس في قطاع غزة، وحرص بعض الأطراف على استمراره لحسابات إبقاء الانقسام والانفصال، فتلك مسألة اتهامية وطنية وليست غيرها، وقد لا تطول كثيرا في حال تبلور ما يعرف بـ "الحل الممكن".

إعادة التفكير" والتقييم ليس نقيصة سياسية بل قوة وتحصين لمن يريد ألا يقع في مطبات قد تكون قاتلة...!

ملاحظة: سقطت "لجنة القوى" في قطاع غزة سقطة سياسية لا يجب أن تتكرر أبدا، عندما تحدث بيانها عن أبناء الشعب الفلسطيني مسيحيي الديانة كأنهم طائفة...تعابير بذاتها "طائفية" ممنوع ترويجها لأنها تنال من لجسد الوطني..واضح أم بدها قاموس يا "جدعان"!

تنويه خاص: اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لازم يتغير اسمها الى "اللجنة الغائبة" عن منظمة التحرير..والباقي سلامة تسلمكم!

بعد "نخوة الشاباك"..هل يفرض الرئيس عباس معادلة "السياسي مقابل الأمني"

كتب حسن عصفور/ لم يكابر رئيس جهاز الأمن الإسرائيلي الداخلي (الشاباك)، كما حكومة أطفال السياسة بقيادة "الثلاثي بينيت لابيد عباس"، فسارع قبل فوات الآوان للحديث عن ضرورة "مساعدة السلطة الفلسطينية" من الانهيار الاقتصادي ما يخدم حركة حماس.

ولنترك جانبا "مكذبة خدمة حماس" راهنا، فكل طفل فلسطيني يدرك حقيقة من هي الأطراف التي تخدمها بقوة كي تبقى موازيا تمثيليا وجدارا مانعا انفصاليا في قطاع غزة، ولكن الصرخة التي أطلقها الرئيس الجديد للشاباك رونين بار استبقت ما يمكن أن يطلق عليه "تطورات أمنية" غير محسوبة، بل وربما مفاجئة بالمعنى المحدد.

خلال أيام وبشكل غير منسق، حدثت عمليات كفاحية يمكن اعتبارها "نوعية"، من حيث المنفذين عمرا وأدوات، قد تصبح ظاهرة تتجه الى مسارات متعددة ومختلفة، ما يزيل كل مرابح "السكون السياسي" الذي حدث منذ القضاء على "هبة السكاكين" عام 2016، بفضل التعاون المشترك بين أمن سلطة فلسطينية وأمن عدوها القومي، سلطة الاحتلال، هبة كان لها أن تعيد شروق فجر كفاحي جديد للشعب الفلسطيني، يواصل ما كان في الانتفاضة الوطنية الكبرى ديسمبر 1987، والمواجهة الوطنية الكبرى سبتمبر 2000.

"صرخة بار" لمساعدة السلطة في رام الله، لم تكن أبدا تعزيزا لمكانتها السياسية، ولا دعما لوضعها الاقتصادي المنهار نتاج أسباب متعددة أحدها، سرقة أموال المقاصة، الى جانب غيرها يعرفها أهل فلسطين فردا فردا، فهدف بار ليس سوى منح الغطاء لاستمرار القبضة الأمنية الرسمية الفلسطينية وزيادة ساعدها، كي تقوم بما لا يستطيع الأمني الإسرائيلي القيام به، وإعادة ما سبق أن قامت بتنفيذه من "مطاردة ساخنة" لكل تلاميذ مدراس الضفة، وبعض مناطق القدس تفتيشا عن "سكاكين" اصابت روح العدو هلعا.

"صرخة بار" الاستباقية إحساسا بأن الجديد الكفاحي الفلسطيني قد يمثل نقلة نوعية في المواجهة، ويربك كل الحسابات الأمنية التي تجهلها "حكومة أطفال السياسة" بقيادة الثلاثي في تل أبيب، خاصة وأنها تفتقر الى معنى الارتباط بين السياسي والأمني، ما يحاول رئيس الشاباك توجيه الاهتمام اليه، لذا لا يجد صدى سوى لدى وزير الجيش بيني غانتس، الذي يواصل الاتصال مع الرئيس محمود عباس، تلبية للصرخة الأمنية وحساباتها المرتبكة.

"صرخة بار" الجديدة، تتزامن مع تعدد حركة الإعدامات الميدانية التي ينفذها جيش الاحتلال، والتي باتت وسائل التواصل الاجتماعي تقدم خدمة غير مسبوقة لتوثيقها، وتعميمها كشهادة اثبات لا يمكن محوها من "الذاكرة الإنسانية"، ما يساعد في تطور الوعي الجمعي لفتح باب الملاحقة الجنائية لمرتكبي تلك الإعدامات بصفتهم مجرمي حرب، ولن يحميهم أبدا "بعبعة" حكومة جهالتها السياسية غير مسبوقة.

"صرخة بار" نداء مبكر لمحاصرة حركة قد لا تتأخر كثيرا في "التمرد العام" على "بلادة طال زمنها"، ستدخل دولة الكيان في مسار يصبح مواجهته خارج عن "السيطرة"، خاصة لو أدى ذلك الى فتح جبهات أخرى بأشكال أخرى، ليعيد الصراع الى ما قبل 2004، التي ظنت دولة الاحتلال أنها بداية النهاية لمشروع التمرد الوطني الفلسطيني العام، خاصة بعد نجاحهم غير المسبوق في زراعة انقسام نوعي وانفصال سياسي تاريخي في جسد المشروع الفلسطيني الوطني والكياني، ولذا كانت تغذي شهريا الحكم الانفصالي في قطاع غزة بحقب مالية، وتغذي أجهزة امن السلطة، مع الطعن المتلاحق في جسد الكياني، بحيث أحالها وكأنها "أحد أدواته التحكمية".

"صرخة بار" الأخيرة، لمساعدة السلطة يجب أن تكون "صرخة صحوة وطنية فلسطينية" لإدراك قيمة ما حدث في الأيام الأخيرة، من "خروج عن النص الكلاسيكي" في مواجهة العدو المحتل بكل أدواته الأمنية، وخاصة الوجود الإرهابي الاستيطاني، ما يجب على رئاسة السلطة وأدواتها كافة، أن تفكر جيدا قبل وقوعها في مصيدة المكذبة الجديدة، وتسارع في احتضان الصارخين كما كانت تفعل دوما.

فرصة أوجدها أطفال قرروا أن لا يكونوا كما أُريد لهم أن يكونوا، فعلى من يقول إنه رأس الشرعية أن يدرك تلك القيمة لخدمة أصل الرواية، القضية الفلسطينية...

على الرئيس عباس أن يضع معادلة "السياسي مقابل الأمني" وليس "المالي مقابل الأمني"، كما هي معادلة قطاع غزة، غير ذاك سيكون سقوطا وطنيا "خالدا"...!

ملاحظة: يبدو أن منظمي مسابقة ملكة جمال الكون في دولة الكيان خدموا الشعب الفلسطيني خدمة غير محسوبة أبدا، سرقتهم الصريحة للزي الفلسطيني المعلوم في كل الدنيا، تأكيد أنهم بلا ثقافة ولا تراث في هذه الأرض...السرقة كشفت الحرامي يا لصوص التاريخ!

تنويه خاص: تشكيل قائمة "قادرات" في بلدة برقين بالضفة للانتخابات المحلية، كشف أن عمق التمييز الاجتماعي يفوق كل "الخطب الرنانة" عن المساواة...دراسة ما حدث مع"هن" أهم بكتير من الفرح بفوز أي من"هن"، لو بدنا نبني بلد بلا قهر مجتمعي فوق القهر الاحتلالي!

بعد زيارة عباس لغانتس.."انتصار الإدارة المدنية على السلطة الوطنية"!

كتب حسن عصفور/ ولأنها ليست "زيارة اجتماعية"، باتت زيارة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الى منزل وزير جيش العدو القومي بيني غانتس في منزله برأس العين مساء الثلاثاء 28 ديسمبر 2021، الخبر الأبرز فلسطينيا وداخل الكيان، بما له من تأثير سياسي مباشر على مسار القضة الوطنية،

ونتائجها الكارثية، التي منحت دولة الكيان، "شهادة براءة" في ظل حربها الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني.

وسارع طرفي الزيارة للقيام بعملية تضليل ليست ذكية، بعدما أعلنوا عن "جملة امتيازات مدنية" و"تسهيلات اقتصادية مالية" علها تحد من "فورة الغضب" التي فجرتها، خاصة في الجانب الفلسطيني، متجاهلين أن كل ما تم نشره ليس سوى بعضا من "حقوق" ملزمة ضمن اتفاق تتجاهل إسرائيل كليا أنه كان موجودا.

وجاء الحديث عنها، بالطريقة الاستعراضية لتشير أن العلاقة لم تعد بين طرف وطرف وفق نص الاتفاق، بل بين طرف وتابع وفقا لما قبل الاتفاق، تعيد للذاكرة ما كانت تقوم به سلطات الاحتلال من "تقديم امتيازات" لبعض الشخصيات لتعزيز مكانتها على حساب قوى منظمة التحرير، دون أن نعيد مسميات تختزنها "الذاكرة الوطنية".

سوى تغريدة لناطق إعلامي أمريكي كان فرحا لكنه تمنى أن تؤدي الى "بناء ثقة" بين الطرفين، لم تثر الزيارة – الحدث، اهتماما دوليا بما توقع أطرافها، كونهم يدركون تماما بأنها لن تنتج أي تغيير جوهري على القائم السياسي بين طرفي المعادلة، كون جوهر الصراع لم يكن يوما غياب الأبعاد الاقتصادية الحياتية، بل عدم وجود عملية سياسية.

زيارة الرئيس عباس الى منزل غانتس، وما تم كشفه بعدها، اعتراف رسمي فلسطيني بكل ما قامت به حكومة الكيان من إجراءات خلال السنوات العشر الأخيرة، وأبرزها تعزيز دور "الإدارة المدنية" كجهاز لخدمة جيش الاحتلال، وقيامها بالعمل كجهة مسؤولة عن "سكان الضفة وضواحي القدس" فلسطينيين ويهود، كرسالة سحب الاعتراف بالكيانية الفلسطينية، وعودة الى ما قبل اتفاق إعلان المبادئ 1993.

الزيارة، وما تم الكشف عن مضمونها، هي اعتراف فلسطيني رسمي بالمشروع التهويدي مقابل "امتيازات سكانية" و"خدماتية" كرشوة يعتقدون أنها ستحاصر التطورات التي بدأت ترى النور، رغم "الجدار الأمني المشترك".

زيارة الرئيس عباس الى منزل غانتس، الذي يتعامل مع الضفة الغربية والقدس بأنها "يهودا والسامرة وأورشليم"، وليست الضفة والقدس، خلافا كاملا بنص الاتفاق الذي وقعه الرئيس عباس بنفسه في سبتمبر 1993 في حديقة البيت الأبيض بواشنطن، حيث اعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة ولايتها للفلسطينيين.

مناورة بعض فريق الرئيس عباس، لتسويق "الامتيازات" وكأنها مكسب سياسي من أخل خدمة الشعب الفلسطيني، ليس سوى ترجمة عربية للمطلب العبري، بتغييب الملامح السياسية للصراع القائم، والانتقال من "السياسي الى الخدماتي" وفق الرعاية الإسرائيلية، والتي ستتعامل معها وفقا لطبيعة الأداء، أي انها لن تكون "خدمة إنسانية مجانية"، بل "خدمة مدفوعة الثمن الأمني".

مخاطر الزيارة، تستوجب حركة استنفار عام، خاصة للأطراف التي تعمل لحماية المشروع الوطني العالم، بعيدا عن "المشاريع الفئوية" الاستخدامية الرامية لبديل أو متواز تمثيلي، ولعل أبناء حركة فتح يتحملون المسؤولية الرئيسية للعمل من أجل قطع الطريق نتائج النكسة السياسية التي أنتجتها، والعمل نحو بلورة آلية عمل مشتركة، لصيانة المشروع الوطني قبل أن يحرقه بعضهم حماية لمصالحهم التي لم تعد جزءا من المصلحة الوطنية بل نقيضها.

فتح بكل مكوناتها، تتحمل مسؤولية خاصة لحماية بقايا المشروع الوطني...وقبل فوات الآوان!

ملاحظة: أحدهم وصف زيارة عباس وغانتس بـ "لقاء الشجعان"...طيب يا "فلتة زمانك" خلي الشجاع غانتس يفرض على "الهامل" بينيت يحكي مكالمة مع رئيسك...اللي مش قادر يجيب مكاملة بدك إياه يجيب "سلام"..الهلوسة مش فن!!

تنويه خاص: محزن جدا أن تصمت قوى فلسطينية ذات تاريخ كفاحي على زيارة الوكسة السياسية...أبوها "المصاري"!

ترامب في لحظة "هذيان سياسي"...!

كتب حسن عصفور/ أطلق الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، سلسلة من التصريحات، قد تكون سابقة في عالم السياسة المعاصر، ليس بما قاله من "وقائع" حدثت، فتلك تستحق النقاش لقيمتها لاحقا، بل من حيث اللغة التي تمثل خروجا عن "المألوف"، عندما لجا لتعبيرات لغوية ضد رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق نتنياهو، لم يسبق لرئيس أمريكي أو غير أمريكي سابق أن تلفظ بها.

تصريحات ترامب، احتلت مساحة إعلامية عالمية، بخروجها عن المعتاد، مساحة فاقت تصريحاته زمن الرئاسة، التي لا زال يعتبر نفسه الفائز بها، وما حدث كان تزويرا، يضيف لكلامه إثارة فوق الإثارة الشتائمية.

ومع قيمة "الحفلة اللغوية" ضد أقرب حلفائه خلال فترة الحكم، وفتح له "أبواب جنة سياسية" وعطايا ما حلم أن يراها يوما دون مقابل كبير، تحدث ترامب بعضا من فقرات يمكن اعتبارها حالة من حالات "الهذيان السياسي"، قال ما كان لا يقال سابقا، عندما اعترف كأول رئيس امريكي ان نتنياهو بصفته رئيسا لحكومة إسرائيل لم يكن يريد توقيع اتفاق سلام، فيما عباس كان أكثر جدية منه.

ترامب، كشف بعضا مما احتفظ بصندوقه، عن الموقف الإسرائيلي، بقوله: "لا أعتقد أن بيبي أراد فعلاً أن يصنع السلام"، و"بعد لقائي ببيبي لمدة ثلاث دقائق .. قاطعت بيبي في منتصف الجملة وقلت له: بيبي، أنت لا تريد الصفقة؟' وقال عندها "حسناً آه، أه أه" والحقيقة هي لا أعتقد أن بيبي أراد أبداً عقد صفقة".

بالتأكيد، تصريحات "كرسي الاعتراف" لترامب، لم تأت لصحوة ضمير سياسي عما ارتكبه من خطايا ضد الشعب الفلسطيني، وكسر ثوابت في عناصر السياسة الأمريكية، بنقل السفارة من تل أبيب الى القدس والاعتراف بها عاصمة للكيان، واغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وتعزيزيه ليهودية إسرائيل وضمها لهضبة الجولان، الى جانب الضغط لفتح باب عربي للكيان، بل جاءت كجزء من "هلوسة خاصة" اصابته من موقف نتنياهو تجاه فوز بايدن.

مقابل ذلك، قال ترامب، " في البداية أنه وجد عباس أكثر تعاوناً، ولكن بعد إعلان القدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، تغير خطاب عباس.

واتهم ترامب عباس بتقديم الترحيب و"العناق بالقبلات" خلف الأبواب المغلقة، والنقد في الأماكن العامة. ويقول ترامب: "عندما عاد عباس بعد اللقاء، لم يقل الأشياء الصحيحة. لقد حرّف الأشياء لتصبح حربية أكثر بكثير مما صرحه في وجهي... ربما شعر بأنه سيحقق مكاسب سياسية له."

كما يستند ترامب إلى خطاب ألقاه عباس في كانون الثاني /يناير 2018 ووجه الخطاب لترامب قائلا: "الله يخرب بيتك".

وردا على سؤال حول ما إذا كان يتفهم غضب الشعب الفلسطيني، قال ترامب: "كنا سنفعل شيئًا لهم في جزء مختلف من القدس. قلت لهم انظروا، لقد حققت إسرائيل نقطة. النقطة التالية ستكون لكم. وكانوا سيحصلون على شيء كبير يريدونه بشدة". وأقر ترامب بأن قطع المساعدات عن الفلسطينيين لم يكن فعالاً بإعادتهم إلى طاولة المفاوضات. وقال إنهم "شعب عنيد وصلب".

دون التوقف عن بعض تجريح بشخص الرئيس عباس، فالأهم الذي يجب أن تستخدمه الرسمية الفلسطينية في معركتها السياسية القادمة، افتراضا أن لديها تلك النوايا، هو كيفية الاستفادة القصوى بأن الطرف الإسرائيلي، رغم كل ما قدمه ترامب ليس جادا لعقد اتفاقية سلام مع الفلسطينيين، ما يؤكد المؤكد منذ عام 1995، عندما اغتالوا رابين، ثم رفض نتنياهو تفاهمات "واي ريفر" 1998، وكل ما عرض من أجل سلام ممكن.

اعترافات "الهذيان" لترامب يمكن اعتبارها وثيقة اثبات سياسي لا يجوز أن تمر دون استخدام، فمن يرفض السلام بعد "العطايا الترامبية" لن يقبل أي صفقة أخرى، كونها قدمت لدولة الكيان ما لم يقدم ولن يقدم لاحقا، وهي فرصة يمكن اعتبارها استراتيجية للذهاب نحو فك الارتباط الكلي وتطبيق ما تأخر طويلا من قرارات فلسطينية بتعليق الاعتراف المتبادل والانتقال من مرحلة السلطة الى مرحلة الدولة.

لا ضرورة لمزيد من الانتظار فكل ساعة بلا فعل حقيقي لخدمة المشروع الوطني تعني موضوعيا انتصار للفعل التهويدي...كفى وهم بانتظار "شريك إسرائيلي"، فذلك لن يكون في الزمن المنظور!

ملاحظة: في حال لعبت بعض فرق رياضية عربية مع فرق من الكيان..أفضل رد على الخطوة الوقحة قيام تلفزيون فلسطين والتلفزيونات المحلية بإعادة بث رفع فريق الجزائر علم فلسطين بعد فوزه على المغرب...الرد خليه بفعل مش بيبان ممل!

تنويه خاص: سارة عيدان تفتخر بحبها لدولة الكيان...أهل العراق اختصروا أمرها بعبارة مكثفة ومعبرة..من خدمة المحتل الأمريكي الى خدمة المحتل الإسرائيلي..خسئت يا "قبيحة العراق"!

جريمة إعدام الشاب سليمة "وأنسنة" تسليم الإرهابيين المستوطنين!

كتب حسن عصفور/ ستحتفظ الذاكرة الإنسانية بمشهد إعدام الشاب محمد شوكت سليمة (25) عامًا من سلفيت، بالقرب من باب العامود في القدس المحتلة، بأيد جيش دولة الكيان، أحد أبرز معاقل الكيانات الإرهابية – العنصرية المسجلة عضويتها في الأمم المتحدة، كمشهد خارج السياق الإنساني.

مساء يوم 4 ديسمبر 2021 ارتكبت قوات الاحتلال جريمة حرب كاملة الأركان، لو طلب من فرقة إرهاب تنفيذها لفيلم سينمائي لن تخرج بتلك الحرفية المطلقة، التي نفذت في القدس ضد الشاب سليمة، جريمة تعيد للأذهان جريمة إعدام الطفل محمد الدرة سبتمبر 2000 في غزة، وجريمة حرق الطفل علي دوابشة يوليو 2015، وإعدام الشاب عبد الفتاح الشريف في تل الرميدة بمدينة الخليل مارس 2016، دون تجاهل مئات من جرائم حرب لا زال التاريخ يحمل تفاصيلها، التي لن تنتهكها تكرار مضاعفة تلك الجرائم.

ولحظات بعد جريمة باب العامود الأخيرة، خرج قادة حكومة الإرهاب السياسي في تل أبيب يصفونها بكل "اوصاف البطولة"، في سابقة، كونهم أدركوا قبل

غيرهم الحقيقة السياسية لكونها "جريمة حرب" لا يمكن تبريرها، أي كان العمل الذي قام به الشاب المعدوم على الهواء، بعد ان تبين القدرة على اعتقاله حيا وسليما، ما يثبت أن الحدث جرم لن يمر.

حتى بعض وسائل الإعلام العبرية، بدأت تتساءل، أليست تلك جريمة حرب، مشيرة الى تصريحات متباينة داخل التحالف الحكومي، خاصة ممثلي حزب العمل وميرتس، اللذين رفضا "بشكل مؤدب" سلوك قوات شرطة الاحتلال، خاصة بعد أن تم إطلاق النار على الشاب وفقد القدرة على القيام بأي فعل يمكنه أن يمثل "خطرا" على قوات مسلحة.

جريمة الحرب الجديدة التي نفذتها حكومة الثنائي بينيت – لابيد وبدعم من المتساقط وطنيا منصور عباس وحركته الإسلاموية (صمتت صمت القبور على الجريمة)، جاءت بعد أيام فقط من قيام أجهزة أمن السلطة ليلة الأول من ديسمبر 2021، بحماية مجموعة إرهابية استيطانية دخلت مدينة البيرة، تسللت ليلا، تمكن أهل المدنية من القبض عليهم، ومنعهم القيام بأي عمل تخريبي أو عمليات اغتيال "سرية" ضد نشطاء أو سكان فلسطين، ثم قامت بتسليمهم معافين كاملا من أي خدش الى قوات جيش الاحتلال، دون ان تحصد كلمة "شكر" واحدة من قادة حكومة العدو القومي، وكأنها وظيفة مجبرين على القيام بها.

جريمة إعدام الشاب محمد سليمة، وتسليم الإرهابيين المستوطنين خلال 72 ساعة، كشفت أن السلطة الرسمية الفلسطينية فقدت ليست هيبتها "الأمنية" فحسب أمام شعبها، بل كثيرا من حضورها الوطني العام، وبدت كأنها "أداة حراسة لأمن دولة العدو القومي" على حساب أمن الشعب الفلسطيني، وهو ما سيجد تفاعلا سلبيا جدا في المرحلة القادمة، ما لم تعيد وسريعا جدا قيادة تلك الأجهزة تعريفا لدورها ومهامها.

جريمة إعدام الشاب محمد سليمة، هي اختبار عملي لكل كلمات رئاسة السلطة ومكوناتها المختلفة، بأنها لن تسمح ولن تصمت ولن تبقى متفرجة على جرائم دولة الكيان، فهل حقا يمكن لها أن تصدق مرة واحدة منذ وصولها الى الحكم، وتنفذ "تهديدا" كي يقال صدقت وعدا، دون ذلك لن تجد لاحقا من يصدق كلمة

لها، بل لن تجد لها احتراما عند العدو، كونه يراها جهة بلا حول ولا قوة، معزولة عن شعبها، وأنها "أداة تنفيذ" لما يطالبها به لا أكثر.

السؤال الأهم، ليس للسلطة التي فقدت هيبتها الوطنية، ولكنه لحركة فتح "أم الجماهير"، وصاحبة الرصاصة الأولى، هل يمكنها أن تواصل الصمت على انتهاك دورها التاريخي لصالح "فئة سلطوية" ابتعدت عن مشروع الشعب الوطني حماية لمصالح مكتسبة خلال سنوات ردة ونكبة...!

كيف يمكن لشباب فتح، أن يروا في اليوم التالي قيام أجهزة السلطة بكل آليات التنسيق الأمني لحماية المستوطنين الإرهابيين، ولكنها تقف عاجزة عن حماية فلسطيني، بل لا تغضب لإعدامه، وتعلن قيادة سلطتها وقف كل اتصال بدولة الكيان حتى تحاكم القاتلين المعروفين.

وإلى حين أن تحدث "معجزة سياسية" من قيادة السلطة القائمة على "الحكم" برام الله، يجب توزيع صور الجنود القاتلين باعتبارهم "مطلوبين للعدالة الوطنية"، وليكن قصاصا ثوريا وحكما للتاريخ غاب عن محاكمة قائمة بأسماء متعددة!

ملاحظة: ما حدث في الجامعة الأمريكية في جنين بقتل شاب وإصابة آخرين، استكمال لأحداث الخليل وقبلها بيرزيت وأبو ديس على طريق فتح باب الفوضى القبلية – الاجتماعية...دولة الكيان بدأت رحلة انهاء ملامح "الكيانية الفلسطينية"، طبعا بخدمة حكامها وبعض من سكانها...!

تنويه خاص: شكلها "قنبلة "أردوغان" التركية يبدو أنها "تمثيلية" علها تسرق البصر من أزمات تلاحق فشله حكما ودورا..فتش عن تمثيل مسرحية "أنا غلباااااااان" لجلب الشفقة..ساسة تركيا أذكى من هيك يا رجب!

حوار أمريكي فلسطيني غير سياسي...رشوة فاسدة!

كتب حسن عصفور/ أعلنت الخارجية الأمريكية باهتمام خاص، عن انتهاء جلسة حوار فلسطيني أمريكي رسمي افتراضي، هو الأول منذ 5 أعوام، موضوعه المركزي البعد الاقتصادي للسلطة وسبل دعمها، ومنها (تطوير البنية التحتية، وسبل الوصول إلى الأسواق الأميركية، واللوائح الأميركية، والتجارة الحرة، والقضايا المالية، والطاقة المتجددة والمبادرات البيئية، وربط الأعمال التجارية الفلسطينية والأميركية، ومجابهة عوائق تنمية الاقتصاد الفلسطيني. كما تضمن الحوار مناقشة العلاقات التجارية الدولية).

بالتأكيد، إطلاق الحوار الاقتصادي بين السلطة وأمريكا، يمثل قيمة هامة ورسالة بشكل ما، نحو التزامات محددة لدعم التطور الاقتصادي، وما يمكن أن يؤدي الى فتح أبواب جديدة لتخفيف الأزمة التي تطال السلطة، منذ زمن وفقا لتصريحات مسؤوليها.

لا يمكن تجاهل قيمة مثل هذا الحوار، ولا أثره على الواقع الكياني العام في مواجهة الحصار الإسرائيلي، ولكن السؤال المركزي الذي لا يجب ان يغيب وسط فرحة عودة الحوار بعد تلك السنوات، هو أن الأمر بدأ بحوار "مقلوب"، غاب عنه الأصل في ترميم العلاقة التي أصابها عطب رئيسي، وألحق ضرر استراتيجي بالقضية الفلسطينية.

ذهاب أمريكا لفتح هذا الحوار، هو جزء استكمالي لصفة ترامب ببعدها الاقتصادي، وتعزيزا لنظرية "تحسين مستوى المعيشة الانساني"، وتجاهل كامل للمركزي في العلاقة وهو "تحسين مستوى الحياة السياسية" لقضية الفلسطينية، الأمر الذي تتهرب منه الإدارة الأمريكية الجديدة.

لا يمكن اعتبار، ان الإدارة الأمريكية لا تدرك قيمة البعد السياسي في العلاقة مع السلطة الفلسطينية، خاصة وأن إدارة ترامب اغلقت كثيرا من طرقها، بما فيه مكتب منظمة التحرير في واشنطن، والذي لا يحتاج إعادة فتحه سوى قرار إداري من البيت البيضاوي، ليكون رسالة مختلفة، عما حدث سابقا، وهناك مسار لتصويب الضرر الكبير التي أصاب العلاقة.

واشنطن، تعلم يقينا، أن البعد الاقتصادي في ظل تغييب البعد السياسي يمثل "رشوة سياسية"، ومظهر من مظاهر الفساد السياسي لحصار فتح "جبهة" مع الإدارة تزيد إرباكها ارباكا في المنطقة، خاصة وأن هناك حركة "تنمر علنية" ضد السطوة الأمريكية التي كانت تلعب دور "سي السيد السياسي" في المنطقة العربية، ولا يحتاج الأمر كثيرا للتدقيق في مظاهر "تنمر متعددة"، ومنها تهديد الإمارات بسحب عرض شراء صفقة طائرات إف 35 بقيمة 23 مليار دولار، ما أجبر وزير خارجية أمريكا بلينكن الى الرد السريع، انهم ماضون في الصفقة.

موافقة السلطة الفلسطينية، على فتح حوار اقتصادي في ظل إغلاق باب الحوار السياسي يمثل وقوعا في "الشرك الأمريكي"، وخدمة لإدارتها المرتعشة في سلوكها لإعادة بعض مظاهر ما كان قبل وصول ترامب، ولم تقدم سوى "وعود كلامية" فيما تعزز ما قدمته الإدارة السابقة، بنقل السفارة الى القدس واعتبارها عاصمة، مقابل التفكير والانتظار في إعادة فتح القنصلية الأمريكية بالقدس الشرقية، والمطالبة بتعزيز مؤسسات فلسطينية لها حصانة اتفاق ورسائل متبادلة، مع مكتب المنظمة في واشنطن.

تغييب المسار السياسي بموافقة السلطة الفلسطينية، ليس سوى القبول بـ "رشوة اقتصادية فاسدة"، تمثل خدمة مباشرة للموقف الإسرائيلي المستخف كليا بالرئيس محمود عباس والسلطة وبرفض أي اتصال سياسي معها، مستبدلا ذلك بعلاقة أمنية تخدم مشروعه الاحتلالي.

كان يمكن للسلطة الفلسطينية أن تطالب بحوار سياسي – اقتصادي مع الإدارة الأمريكية، بحيث يكون الوفد تمثيلا لذلك البعد الخاص، وعندها ستدرك هل الأمر مقبول أم أن واشنطن ترفض أي حوار سياسي علني مع السلطة، كما هو موقف حكومة "الإرهاب السياسي" في تل أبيب.

الحوار الاقتصادي دون السياسي خدمة مباشرة للموقف الإسرائيلي، ما كان يجب أن يكون بالشكل والطريقة التي حدثت، وكان بالأصل أن يكون شاملا لقطع الطريق على استغلاله لهدف سياسي معاكس.

هل بالإمكان، ان تعيد السلطة الفلسطينية مطالبة واشنطن بحوار سياسي كما حدث، ليتهم يطرقون الخزان، فدونه تكون "الرشوة الاقتصادية" حققت هدفها

نحو "تحسين مستوى المعيشة الإنساني" وتأجيل "تحسين مستواها السياسي" الى زمن مجهول!

ملاحظة: لغة حماس في لبنان ضد قوى الأمن الفلسطيني وحركة فتح، تنذر بما هو ليس خيرا أبدا، كان يمكن فهم رد فعل غاضبة نحو من أطلق نار قاتلة لشباب..ولكن أن تستغل لحسابات أخرى فتلك جريمة بذاتها تستحق الحصار المبكر!

تنويه خاص: تغريدة وزير إسرائيلي عن "عنف المستوطنين" سابقة سياسية لا يجب أن تفوت "الرسمية الفلسطينية"..كل قصوصة مهمة في الحرب ضد هذه المنظمات الإرهابية الاستيطانية..استغلوها صح!

خطيئة حماس السياسية بمنع الانتخابات المحلية في قطاع غزة!

كتب حسن عصفور/ أثار بعض الفلسطينيين مخاوف من إجراء الانتخابات البلدية في الضفة الغربية، بأنها قد تكون "البديل السياسي" لمرحلة ما بعد عباس، التي تطل ملامحها بقوة وسرعة تفوق سرعة تفكير القائمين على الحكم الرسمي، مستذكرين تصريحات أوروبية حول ذلك "الخيار الكامن".

الواقع الانتخابي لا يمنح تلك المخاوف قوة فعل تطبيقية، خاصة وأنها حدثت في غياب البلديات الكبرى للمدن الرئيسية في الضفة، دون قطاع غزة، ولذا ليس من الممكن أن تخلق فروعا انتخابية أصلا سياسيا تمثيلا بالمعنى العام.

وبالتأكيد، هذه الانتخابات المحلية الفرعية لا تماثل أبدا، الانتخابات البلدية التي حدثت في أبريل 1976- التي أخترعها شمعون بيريز لاختيار "قيادة معتدلة" تكون بديلا عن منظمة التحرير في الضفة، فكانت المفاجأة المدوية فوزا ساحقا في غالبية المدن لمرشحي ومؤيدي الثورة والمنظمة، ومنهم بسام الشكعة وكريم خلف ومحمد ملحم وابراهيم الطويل وفهد القواسمي وحلمي حنون، وآخرين، شخصيات أعادت حضور منظمة التحرير بفعالية أربكت كليا المخطط الاحتلالي، الى أن بدأت بعمليات تصفية واغتيالات وإبعاد.

ما حدث، من انتخابات محلية كان بمثابة "فرصة سياسية" لترسيخ ملامح مختلفة عن "البلادة السائدة"، وتنشيطا للحركة الشعبية التي تبحث عن خيار تفعيل لبعض مؤسسات الحكم القائم، وتطوير أدوات العمل الخدماتي، بديلا عن "صفقات التعيين" التي تتم بين أجهزة أمنية وفصائل تستهويها تلك العمليات "من وراء الستار الشعبي".

ولذا كان مستغربا تماما أن تخرج حركة حماس برفض المشاركة في الانتخابات، وهذا بالنهاية حق فصائلي لها، تشارك ام لا تشارك، خوفا أو حذرا من كشف حقيقة قوتها التي تختفي وراء "نقاب" دون قياس، ولكنها ارتكبت "جريمة سياسية" كبرى بمنع إجرائها في قطاع غزة، بذرائع طفولية لا يمكن قبولها، بل تحمل كل ملامح "الريبة والشك الوطني"، بأنه رفض في سياق التجاوب الموضوعي مع مشروع ما بعد عباس بشكل عملي وتحت "غلاف ثوري".

ذريعة حماس برفض الانتخابات المحلية، ردا على الغاء الانتخابات التشريعية خطيئة كبرى، خاصة وأنها تتشدق ليل نهار بأنها "ضد سلطة أوسلو"، وتطالب الخلاص منها وكل منتجها السياسي، ثم فجأة تقاتل لاستمرارها بما هي عليه فاقدة لكل أركانها التي تأسست من أجلها، وترفض بالمقابل انتخابات خدماتية، تعيد حيوية التفاعل المجتمعي مع مظهر انتخابي.

خطيئة حماس برفض الانتخابات، تشكل قناة جديدة لتأكيد، أن "الانفصالية الكيانية" تشق طريقها لتصبح "بديل موازيا" لسلطة موحدة، وعاملا مساعدا لتشجيع دولة الاحتلال للمضي بتعزيز "المحميات الكيانية" في الضفة الغربية، دون القدس.

رفض حماس لا ينطلق من مخاوف تزوير وتشكيك بالانتخابات، لأنها هي السلطة المطلقة في قطاع غزة، بخلاف الضفة الغربية، الذي يتواجد بها عمليا 3 سلطات رقابية، أجهزة دولة الاحتلال، وأجهزة السلطة ومنظمات قانونية – حقوقية ومجتمعية قوية تملك من القدرة الكثير، خاصة وان لديها "حصانة ما"، فيما تغيب بقوتها تلك عن قطاع غزة.

"خطيئة حماس"، جاءت في زمن البحث عن تنفيذ معادلة "المال مقابل التهدئة"، التي تتعايش معها الحركة الإسلاموية منذ سنوات مع دولة الاحتلال، مع بروز

ملمح تغيير ذو بعد سياسي لتطوير تلك المعادلة بما يعزز "الانفصالية الكيانية"، ولذا رفض اجراء الانتخابات جاء كرسالة سياسية لدولة الكيان، وجاء فتح باب العمالة المضاعفة من قطاع غزة الى إسرائيل كثمن مباشر لحكم حماس لرفضها.

بالتأكيد، يضاف الى البعد السياسي برفض الانتخابات تعزيزا للفصل الكياني، أن حركة حماس ترتعش من انتخابات في قطاع غزة، وهي تعلم حقيقة التدهور الكبير الذي أصاب حضورها الشعبي، وزاد الطين بلة بعد حرب مايو، وما تركته من دمار وتخريب وتشريد وافقار، مع وعود ذهبت الى عمق بحر غزة، فيما ظهر التباين في التعامل مع المتضررين.

ما حدث خطيئة سياسية كبرى تستوجب التفكير للتراجع والبحث عن صيغة مع لجنة الانتخابات لإجرائها، لو لم يكن هناك "صفقة ما" بين حكم حماس وحكومة دولة الكيان على طريق قادم انفصالي يدق باب قطاع غزة.

ملاحظة: اتهامات متعددة من جهات أردنية، ان وزارة الثقافة الفلسطينية وافقت على فيلم "أميرة" وسمحت بعرضه قبل مهرجان الأردن الأخير...صمت الوزارة والوزير يمثل "إدانة سياسية"...لو صح الحكي بيكون طرد أبو سيف واجب!

تنويه خاص: حذار من "ولدنة سياسية" مع مقار ومدارس وكالة الأونروا..ما حدث من اقتحام مقر لها في قطاع غزة ورفع علم حماس عامل تحريضي يخدم أعداء استمرار الوكالة الأممية..اعتذار حماس وقيادتها عن الولدنة واجب!

زيارة عباس لمنزل وزير "جرائم الحرب" غانتس نهاية مرحلة وطنية!

كتب حسن عصفور/ أيام ما قبل الاحتفال بذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، التي أطلقت رصاصتها الأولى حركة فتح يناير 1965، قدم الرئيس محمود عباس أحد أبرز "مفاجآت" السياسة في السنوات الأخيرة، عندما ذهب لزيارة وزير "جرائم حرب" دولة الكيان بيني غانتس في منزلة برأس العين.

الزيارة المفاجأة، التي لولا تأكيد أحد رجالات السلطة حدوثها، لما صدقها فلسطيني، عاقل أم فاقد كثيرا من العقل، ليس لأن عباس لا يذهب لزيارة الكيان وبعض من شخصياته السياسية، بل لأنها الى منزل وزير، ما يكسر كل القيم والتقاليد الخاصة، التي يحيط بها الرئيس ذاته، وكشف أنها "ألقاب وصفات"، بعد أن قرر عبر "مرسوم خاص" أن يسمي ذاته رئيس "دولة فلسطين"، دون أن يعلن دولة، لا قيمة لها سوى على أهله.

أن يذهب عباس بصفته تلك، الى منزل غانتس، تمثل إهانة سياسية للمنصب والمسمى الذي يحمل اسم فلسطين، في سابقة تهين المنصب والمكانة، وبالتالي من يمثل، إن بقي هناك له تمثيل.

الزيارة سجلت إهانة وطنية، عندما يقرأ أهل فلسطين مضمون بيان مكتب وزير جيش العدو القومي، التي تركزت على كيفية العمل لقطع الطريق على أي حالة "غضب شعبي" ضد المحتلين وعصابات الإرهاب الاستيطاني، والتي وصفها بأعمال "إرهاب وعنف"، خاصة بعد التطورات الكفاحية التي بدأت تتسلل من بين "جدار الوقاية الأمنية المشتركة" لجيش العدو وأمن سلطة محمود عباس.

زيارة عباس الى منزل غانتس، توقيتا وشكلا، تكشف أن فعل المقاومة الشعبية الذي بدأ يتبلور، وبسرعة، عبر أشكال متعددة، يمثل حالة "هلع مشترك" لسلطتي الاحتلال والمقاطعة في رام الله، أدى الى كسر مظاهر البرتوكول كي لا تخرج "الحركة الكفاحية" المنبثقة من رحم الغضب الوطني، عن سياق لا تحمد نتائجه وفقا لجدول أعمال سلطتي القمع والاحتلال.

زيارة عباس الى منزل غانتس، بعد سقوط عدد من الشهداء في الأيام الأخيرة على يد جيش الاحتلال وعصاب الإرهاب الاستيطانية، تمثل إهانة لكل من دفع ثمنا في سبيل حماية "بقايا قضية وطنية".

زيارة عباس الى منزل غانتس، إسقاط الكثير من حركة الاتهام الوطني لوزير الجيش الذي يرتكب "جرائم حرب " يومية ضد الشعب الفلسطيني، ما سيظهر أن الحملة التي تدعيها مؤسسات السلطة في رام الله، ليس سوى "مكذبة سياسية" لخداع الشعب، فلا يوجد في سابق عالم السياسة أن قام "رئيس كيان" بزيارة شخصية متهمة بارتكاب جرائم حرب في منزله، وكأنهم "أصدقاء حميمين"، بل

ويكون البيان الوحيد تأكيد للموقف الإسرائيلي الذي اعتبر الفعل النضالي الفلسطيني، "إرهابا وعنفا".

زيارة عباس الى منزل غانتس، إعلان مبكر بأن "انذار خطاب" الأمم المتحدة، وما سيكون في المجلس المركزي القادم هي "كذبة أبريل" الكبرى التي تستبق زمنها، وأن اللقاء رسم حدود الذي سيكون من "خيارات" في المجلس المنتظر، أي كانت "الشعارات البلاغية" التي يطلقها فريق مقاطعة رام الله.

زيارة عباس الى منزل غانتس، رسالة سياسية بأن هذا الفريق لا يبحث حلا للأزمة الوطنية، وأن شراكته ليس "الداخل الفلسطيني" بل "الداخل الإسرائيلي"، وأن كل ما يقال عن بحث سبل "فك الارتباط" بدولة الكيان، والانتقال من مرحلة السلطة الى الدولة ليست سوى "أحلام يقضة" سياسية، لن ترى النور وعباس حيا ورئيسا.

زيارة عباس الى منزل غانتس، اعلان رسمي بأنه لا يوجد أي إطار "شرعي" في منظمة التحرير، وأنها أصبحت "كادوكا تنظيميا وسياسيا"...

زيارة عباس الى منزل غانتس، "شرعنة جرائم حرب العدو" ضد شعب فلسطين...

زيارة عباس الى منزل غانتس، شرعنت رسميا مشروع التهويد الاستيطاني في الضفة والقدس.

زيارة عباس الى منزل غانتس..فتحت الباب لمشروع شارون نحو خلق "محميات بلدية" في الضفة الغربية تحت مظلة دولة الاحتلال..

زيارة عباس الى منزل غانتس، هدية سياسية كبرى لتعزيز حركة الانفصال الكياني في قطاع غزة، وشرعنة خطوات حماس مع دولة الكيان، نحو معادلة "الأمن مقابل الإعمار".

زيارة عباس الى منزل غانتس نهاية مرحلة وبداية لأخرى مجهولة الملامح ولكنها بالتأكيد لن تكون وطنية!

ملاحظة: كأنه "زيارة محمود" الى بيت "بيني" أغضبت البشر والحجر فزلزلت زلزالها الذي هز بلادنا...ولسه ياما نشوف من نحس وكوارث!

تنويه خاص: بعد زيارة غانتس ..صار عنا 2 عباس واحد مش محمود والتاني مش منصور!

سلوك أمني أفرح دولة الكيان وأضر بالوطنية الفلسطينية...!

كتب حسن عصفور/ في ليلة الأول من ديسمبر 2021، سجلت أجهزة الأمن الفلسطيني وفرعها "الوقائي"، ما يمكن اعتباره سقطة سياسية – أمنية استراتيجية، عندما سارعت بتسليم إرهابيين مستوطنين دخلا مدينة رام الله بسيارتهم، تصدى لهما شباب المنطقة.

وكي لا يذهب بعض المرتعشين دوما، هلعا من أجهزة دولة الكيان، بأن الأمر يتعلق بسرعة التسليم، وليس بمبدأ التسليم لأشخاص يعتبران وفق بيانات الخارجية الفلسطينية جزءا من الحركة الإرهابية المعروفة باسم "المستوطنين"، وطالبت العالم باعتبارهم كذلك، بل هناك عشرات من المنظمات الدولية يرون أنهم يرتكبون جرائم حرب ضد الفلسطينيين، أرضا وسكانا وقضية.

سرعة الارتعاش بتسليم إرهابيين يهود (مستوطنين) يضعف كثيرا لاحقا من قوة منطق بوصف تلك الحركة بصفتها الإرهابية، لأن الممثل الرسمي الفلسطيني لم يتعامل معهم بصفتهم تلك، ولم يدقق أبدا بمغزى الدخول، وأسبابه، بل لم يقم بتوقيفهم مطلقا في أي من مراكز الإيقاف التي كان يجب أن يكون، تحقيقا وتدقيقا.

كان يجب التحقيق مع إرهابيين دخلا أرض السلطة الفلسطينية بتسلل يحمل بين طياته مخاطر القيام بأعمال تخريبية، كاغتيال لشخصيات ما، أو زرع متفجرات أو القيام بأي نشاطات تمس الفلسطيني في رام الله، وربما فعل قياس لأعمال لاحقة ستقوم بها مجموعات إرهابية خلافا لأعمال جيش الاحتلال.

احتمالات عدة ترتبط بدخول هؤلاء الإرهابيين، وآخرها قد يكون دخول بـ "الخطأ"، ولكن من كان عليه تقرير ذلك هو أجهزة السلطة الفلسطينية، وليس أجهزة أمن الاحتلال، التي سارعت بـ "تقدير" قرار الأمن الفلسطيني، الذي لم يحتجز الإرهابيين لأي وقت.

الرسالة السياسية الخاطئة من السلوك الأمني الفلسطيني، أنها لم تقف مدافعة عن الاستخفاف الذي حدث من تلك المجموعة الإرهابية، وأنه سيصبح "حقا" لأي منهم القيام بدخول أي منطقة فلسطينية ضمن حدود "أ"، دون أي حساب للوجود الأمني الفلسطيني، مقابل ذات المشهد الذي يحدث كثيرا من قوات الاحتلال مع أي شخص يدخل من قطاع غزة أو غيرها من مناطق في الضفة الغربية، حيث يتم الاعتقال والتحقيق تحت الترهيب عن سبب الدخول، وربما يتم إطلاق سراحهم أو يبقون كحركة ابتزاز لاحق تستخدم في مساومات رخيصة.

سلوك الجهاز الأمني الفلسطيني، أفقدها هيبة الجهاز الذي يحمي الأمن الداخلي، وأكد المؤكد شعبيا بأنه أمن على الفلسطيني وليس له، وتلك مسألة غاية في الخطورة السياسية، خاصة بعد ممارسات حدثت مؤخرا في طولكرم والخليل ونابلس وسلفيت وجنين تعاكست كليا و "وداعة السلوك" مع إرهابيين يهود، دخلوا رام الله المفترض أنها مقر السلطة المركزية، ولها هيبتها الخاصة.

سرعة تسليم المتسللين اليهود المستوطنين، أفقد الجهاز الأمني الفلسطيني فرصة استعادة الثقة مع الشعب، والتي تآكلت كثيرا بعد اغتيال نزار بنات والتصدي الدموي للمحتجين على تلك العملية "الإرهابية" بقتل مواطن فلسطيني، واعتقال بعض ممن رفضوا تلك الممارسات، فيما سارعت بحماية إرهابيين مستوطنين من اهل البلد، ونقلتهم خلال دقائق الى قوات الاحتلال.

الإعلام الإسرائيلي سارع بتقدير خطوة أمن السلطة، مؤكدين على "القيمة الاستراتيجية" للتنسيق الأمني، الذي اثبتت واقعة تسليم إرهابيين يهود مستوطنين أنه لم يعد تنسيقا ابدا، بل مهمة وظيفة لا يمكن للأمن الفلسطيني رفضها، وربما هناك أوصاف عدة التي تتناسب وتلك الممارسة الوظيفية، ولكنها بالتأكيد لا تنسيق متبادل ولا خدمة للأمن الفلسطيني.

أهدرت الرسمية الفلسطينية "فرصة سياسية" كانت ستعيد لها بعضا من "هيبة" فقدتها وطنيا وخارجيا، بسرعة تنفيذ أمر لجيش الاحتلال، بدلا من مواجهة لها كل الحق فيها، باعتقال "إرهابيين" تسللا الى منطقتها، ويجب التحقيق معهما قبل تقرير مصيرهم، او يتم مساومة دولة الكيان على إطلاق سراحهم، ما قد يؤدي الى شكل من اشكال "المواجهة" بين قوى الأمن الفلسطيني وقوات الاحتلال، وعندها ستكون صورة المشهد مختلفة كليا، بين موقف ارتعاشي متخاذل يبدو كجهاز وظيفي لخدمة محتل، الى فعل كفاحي لجهاز يعمل على حماية حقه السياسي...الفرق بين مشهدين هو ما يكشف حقيقة الواقع القائم راهنا.

يمكن للرئيس محمود عباس أن يحمي بعضا من هيبة السلطة السياسية، لو تم اقالة المسؤول عن جهاز الوقائي وكل من ارتبط بعملية التسليم دون اعتقال وتحقيق، والاعتذار للشعب عن تلك "الفعلة المعيبة وطنيا"، دون ذلك سلاما لبقايا هيبة وطنية لسلطة فقدت كثيرا من مسماها السياسي.

ملاحظة: فضيحة رئيس حكومة الكيان بينيت بأنه يمنع الوزراء والناس من السفر لكنه يسمح لعائلته...فضيحة لن تمر بهدوء وسط حرب المكذبة الدائرة بينهم، علها تخفف شوية من تناول "فضايح" سلطتي الحكم في رام الله وغزة في إعلامهم!

تنويه خاص: كل ما نشوف لون التصويت في الأمم المتحدة باللون الأخضر لصالح فلسطين بأغلبيات كاسحة..نتمنى أن نرى هيك تصويت لفلسطين داخل الرسميات الفلسطينية ..معقول يحدث في الزمن المنظور أم صار حلم زي تحريرها من البحر الى النهر...!

"عملية نابلس" أربكت الكيان وأخرست "ألسنة الفتنة" مؤقتا!

كتب حسن عصفور/ ضمن حركة الململة الشعبية ضد المشروع التهويدي العام، والحركة الإرهابية الاستيطانية في الضفة والقدس، جاءت "عملية نابلس" العسكرية لتضيف بعدا "نوعيا" لعمليات الفعل الفردية، من السكين الى الدهس،

عملية نوعية بالمعنى الدقيق، تعيد إشراقة مظهر كفاحي فلسطيني أصابه بعض من حالة سكون.

قيمة "عملية نابلس"، أنها استهدفت المجموعات الإرهابية الاستيطانية، وليس جيش الاحتلال، ما يجب أن يمثل بعدا مركزيا في المرحلة المقبلة، خاصة وأن العالم بكامله، بل وبعضا من داخل الكيان من بات يرى حقيقة الخطر الذي تمثله تلك "الجماعة الإرهابية، ولأول مرة تتم الإشارة الى ما يمارسون من إرهاب ضد الفلسطيني، أرضا وممتلكات وشعب، وسجلت باسهم جرائم حرب لا تزال حاضرة في الذاكرة الوطنية، حرق عائلة دوابشة واستشهاد الرضيع على 2015، في بلدة دوما بنابلس، التي تعتبر مع القدس الأكثر استهدافا لتلك الفئة الإرهابية.

الذهاب لاعتبار الحركة الاستيطانية بصفتها رأس حرب الإرهاب اليهودي في أرض فلسطين، سيكون استدارة جوهرية في تطور العمل الكفاحي الفلسطيني، وستفتح ملف الاستيطان وجرائم المستوطنين على أوسع أبوابه، وستدخل جيش الاحتلال في مأزق جديد، دون تجاهل أن مقاومته بكل أشكال العمل الممكن هو حق مشروع، ويجب ألا يصبح خارج الفعل المباشر، لكن المركزي يجب أن يصبح قائما على اعتبار المستوطنين حركة إرهابية مطاردتها المسلحة والشعبية ضرورة كبرى.

لا تكمن القيمة السياسية لـ "عملية نابلس" في كونها أعادت البعد العسكري المنظم ضد الوجود الاحتلالي، وضد الحركة الإرهابية (المستوطنين) فقط، بل جاء توقيتها يمثل أهمية سياسية خاصة، في لحظة فلسطينية عاشت درجة من "الفتنة الداخلية" وفتح قنوات بث "الفوضى" لإنهاك الواقع نحو "صراع داخلي داخلي" على حساب المواجهة الحق مع دولة عدو قومي، تعمل بكل سبل متاحة لهزيمة مشروع فلسطيني لصالح مشروع تهويدي.

"عملية نابلس"، توقيتا وشكلا، أكدت أن الخيار الوحيد لكسر عامود المشروع المعادي ولحماية المشروع الفلسطيني، في المرحلة الراهنة ليس خيار الاستجداء التفاوضي، الذي أصبح منذ عام 2000 ليس خيارا لدولة الكيان، ولم يعد انتظار هناك شريك يمكن انتظاره لصناعة "سلام ممكن" في إسرائيل بعد اغتيال رابين 1995، ولذا لم يعد خيارا لحماية الحق الوطني الممكن وليس التاريخي، سوى

الفعل المقاوم، شعبيا ومسلحا، دون انتقاء وتفضيل، بل في تلاحم المتاح والممكن ولكن المتصل.

"عملية نابلس" ضد الإرهابيين الاستيطانيين أعادت روح التلاحم الشعبية، وصمتت كل "أصوات الفتنة السياسية" التي أطلقها بعض الواهمين أنهم باتوا "البديل المتاح"، وبأن الوطنية الفلسطينية ليست مباراة يمكن خطفها بـ "هدف تسلل"، فهي مسار ومسيرة أكثر تعقيدا من تفكير صبياني لمن لا زالوا هواة في الوطنية والسياسة.

"عملية نابلس"، أدخلت جيش الاحتلال في مأزق ربما لم يكن ضمن حساباته جيدا، قد يصل الى منفذي العملية النوعية، ولكنه لا يستطيع أن يعيش بعدها في حالة من "الاتكال الأمني"، وأن التنسيق مع أجهزة السلطة قد يشهد عمليات "اختراق جوهرية" في قادم الأيام، لو قررت فعلا السلطة، حكومة وفصيل مركزي بأن المستوطنين مجموعة "إرهابية" يجب مقاومتها، خاصة وأنها المرة الأولى منذ زمن، أن لا تدين بعض أوساط السلطة تلك العملية، بل العكس عبرت حركة فتح (م7) بشكل مباشر عن تأييد ودعم، وطالبت بمزيد من الفعل ضد تلك العصابات الإرهابية.

القيمة التي مثلتها "عملية نابلس" متعددة، وهي وحدها درس بأن عدة رصاصات فعالة في هدف محدد، يمكنها أن تصنع مسارا يعيد الاعتبار للحالة الفلسطينية يفوق كثيرا "الوعيد الكلامي"، و"أطنان قنابل التهديد اللغوي".

"عملية نابلس" رسالة الى "الرسمية الفلسطينية" والى حركة فتح، لا خيار لكم سوى هذا الخيار..وفتح قادرة جدا أن تحيل وجود العدو الى جحيم، وأن تعيد سلوك العلاقات الوطنية الوطنية لبناء "جبهة مقاومة وطنية" عشية البحث في فك الارتباط مع دولة الاحتلال، وفقا لـ "وعد الرئيس" الذي يجب أن يكون حاضرا في المجلس المركزي القادم بعد أيام...

فتح دون غيرها، من يملك القدرة على "لملمة" الشرذمة الوطنية دون انتظار لبحث في مشاريع الفنادق...والطريق أكثر من واضحة!

ملاحظة: منحت الجزائر، البلد والرياضة، حضورا طاغيا لفلسطين القضية والشعب في بطولة كأس العرب...العشق لا يشترى ولا يباع يا سادة...درس سياسي من لاعبي لم تخذلهم الأقدام نحو تطبيع غبي أو سذاجة التجاهل!

تنويه خاص: كي لا يقال أن فيلم "أميرة" منح قضية الأسرى حضورا ونقاشا طاغيا..ثم اختفى كل شيء بمجرد سحب الفيلم من التداول... فـ"ضارة فيلم أميرة نافعة" ..أكملوا ما بدأ!

هجوم "مسموم" ضد مصر ودورها في غزة وفلسطين!

كتب حسن عصفور/ منذ نهاية حرب مايو 2021، والتوجه العام عند قيادة حركة حماس وفصائل قطاع غزة، المضي بمعادلة جديدة في العلاقة مع دولة الاحتلال، لمنع تكرار "حروب" لم تعد مثمرة سياسيا لأهل القطاع، ولم تكسر المعادلة في الصراع العام مع دولة العدو القومي، ولذا بدأت رسم خطوط جديدة، والانتقال من "التهدئة مقابل المال" الى "الأمن مقابل الإعمار".

في عناصر المعادلة السابقة كانت قطر تمثل محور اللعبة الدائرة، بحكم أنها "الراعي الرسمي" لتمويل حكم حماس نقدا عبر "الناقل الشرعي" جهاز الموساد الإسرائيلي، لحسابات سياسية لم تكن مجهولة أبدا، وتأكد لاحقا أنها لم تكن "خاوة"، كما حاول قائد حماس المطلق في القطاع يحيى السنوار التعبير، وروج لها إعلامهم للتغطية على جوهر الصفقة السياسي، فتبين بشكل واضح، أنها "رشوة مالية" لغاية سياسية تكرس الانفصال، بعد نجاح الكيان في تعزيز الانقسام، القاطرة الذهبية لمشروع التهويد، بعيدا عن شعارات الرغي العام.

ومع سقوط نتنياهو، صاحب معادلة "إطعم الفم تستحي العين"، بعيدا عن بعض الانحناءات التي فرضها ظرف ما لتحسين شرط ما، وانتخاب حكومة "إرهاب سياسي جديد" شارك بها الإسلاموي منصور عباس، تغير المشهد، وبدأت حركة تشريط تختلف، للانتقال من واقع المال المباشر الى جيب حماس، الى واقع جيب الناس، وهو ما لم يرض كثيرا من حماس خاصة الأكثر تعصبا وارتباطا بالحركة "الإخوانية"، المعادين لمصر الدور والدولة والنظام.

بلا مناسبة، سمحت قيادة حماس "الجديدة"، بفتح نيرانها ضد مصر، عبر أقلام كتبتها المرتبطين بالجماعة الإخوانية والمندوب القطري محمد العمادي، محاولين نقل المعركة المفترض انها مع دولة الكيان، الذي رفض استمرار وصول "المال السائب" الى خزينة حماس، الى معركة مع الشقيقة مصر، وبعناوين مختلفة، كمحاولة "جر شكل سياسي" معها، دون ان تذهب الى "جر شكل أمني" مع حكومة الإرهاب في تل أبيب، لأنه يدركون تماما، عدم القدرة على الذهاب لحرب تصعيدية جديدة، فذلك سيكون "غضبا ساطعا" على حماس أي كانت "الذرائع".

سماح قيادة حماس لكتبتها، بنقل البندقية من إطلاق نيرانها على العدو المحتل، الى الشقيقة مصر، عبر أشكال متعددة، وشعارات مختلفة، واستغلال بعض حق في سلوك "أمني" مصري، خاصة المعبر والسفر والطريق وما ينتجه من معاناة، لا ضرورة لها أبدا، ويجب أن تنتهي كي لا تستغل من "أعداء مصر"، يمثل مسارا خطرا تماما، خاصة مع ما يرافقه من تزوير كامل لبعض الحقيقة السياسية.

الغريب، ان تلك الحرب المتشعبة إعلاميا وسياسيا، جاءت بعد سماح مصر لعقد أول لقاء للمكتب السياسي المنتخب في القاهرة، كخطوة في طريق "حسن نوايا" وفتح صفحة جديدة في العلاقة، على أمل خدمة الوضع الميداني في قطاع غزة نحو الذهاب لإنهاء الانقسام.

تتعمد بعض أطراف حماس، أن تمنح إعلام محسوب على إيران وقطر، معلومات مخادعة تماما، ثم يتناقلها الإعلام العبري، صاحب المصلحة الأولى في نثر كل سموم يمكنها أن تزيد من الحالة "الانقسامية" و"التشكيك" في كل شيء، وذلك يساوي استمرار خدمة عناصر الانفصال الكياني، والذي يمثل الهدف المركزي لدولة العدو القومي.

لو حقا، مصر كما يحاول كتبة حماس وإعلاميها تسريب معلومات لصحف إيرانية الانتماء، وقطرية الولاء، لماذا لا تعلن قيادة الحركة الإسلاموية وقف الاتصالات مع القاهرة، وتعود الى راعيها الأول في الدوحة، بدلا من الذهاب لزرع "عداوة سياسية" مع الشقيقة مصر، أهل فلسطين لا يبحثون عنها، ونرى

هل الذهاب لخدمة الهدف الإخواني بالعداء لمصر، سيخدم فلسطين أكثر، ام أنه سيجلب المصائب كما جلبها في كل مكان نبتت به...

تبرير "ضعف" المواجهة مع دولة الكيان في الوقت الراهن، خاصة بعد حرب كان يفترض لها أن تمثل معادلة تعزيز للفعل الوطني الكفاحي، لكن النتائج جاءت معاكسة تماما، فلا هدفها في القدس والشيخ جراح أنتج تغييرا، ولا جلبت "خيرا" لقطاع غزة، رغم انها كانت أيام عز شعبي، لو كانت ضمن سياق معادلة وطنية صادقة.

كي لا يدفع قطاع غزة مزيدا من مصائب بدأت في يونيو 2014، على قيادة حماس إعادة تصويب مسارها السياسي – الإعلامي، خدمة لفلسطين وليس خدمة لجماعة لن تجلب خيرا لقضية شعب بات مشروعه الوطني تحت خطر التهديد الوجودي، لصالح تهويد ينتشر دون فعل رادع.

ملاحظة: قيام دولة العدو القومي بإعدام شابين في الضفة خلال 24 ساعة، لا يجب أن ينتهي بنداء من حكومة الرئيس عباس تتهم حكومة "الثنائي والذنب" بالإرهاب...بدها "هزة رسن" بلاش تصيروا مسخرة اللي بيسوى واللي بيسواش!

تنويه خاص: حلوة هبة الغضب الفلسطينية ضد الخالي من الجين الوطني الإسلاموي منصور عباس...صحيح تأخرت والبعض كان مراهن أن يخدمه عند حكومة الإرهاب" لكنه خيب ضنهم...فهبوا غضبا...مع هيك شكرا بس كملوا..واعتبروه داعم للإرهاب اليهودي!

هل تقيم "الجامعة العربية" دعوى ضد أمريكا على جرائم حربها؟!

كتب حسن عصفور/ لجأت الولايات المتحدة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، وما أحدثته من تبادل مراكز القوى في المعادلة الكونية، وخلق منظومة ثنائية القطبية، الى استخدام قضية "حقوق الإنسان" كأحد أهم أسلحتها لتمرير نفوذها وتعزيز سيطرتها، ومحاصرة كل خصومها، خاصة المنظومة الاشتراكية ورأسها الاتحاد السوفيتي.

ورغم أنها، كانت أكثر القوى العالمية ارتكابا لجرائم حرب، متعددة المظاهر، ومنها القتل المباشر كما في فيتنام، وكوبا ودول أخرى، وقتل غير مباشر عبر مؤامرات وانقلابات معادية للديمقراطية في دول متعددة، وأبرزها ما حدث في تشيلي عام 1973، عبر دعمها انقلاب الجنرال أوغستو بينوشيه، على النظام الديمقراطي بقياد سيلفادور الينيدي اليساري، ما أدى الى اغتياله، وعشرات من انقلابات في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا.

ولعبت المخابرات المركزية الأمريكية رأس الحربة في تنفيذ مخططات إجرامية، شملت غالبية بلدان العالم، التي تخرج عن "الطاعة الأمريكية، ومع سلاح القتل المباشر والانقلابات، لجأت الى استخدام الحصار الاقتصادي وفرض العقوبات بذريعة "حقوق الإنسان".

ولعل زمن "الحرب الباردة"، كان مطاردة أميركا على جرائمها المرتكبة بأشكال متباينة، مرتبط بمظهر "أيديولوجي"، ما أضعف كثيرا المحاسبة التي كان يجب أن تبدأ منذ الخمسينات، ولكن الصراع القطبي شكل نفقا لهروب المحاسبة المطلوبة.

وأخيرا، وفي ظل الصراع الإعلامي الأمريكي الداخلي، قامت صحيفة "نيويورك تايمز" يوم 18 ديسمبر 2021، بنشر مجموعة من الوثائق السرية التي حصلت عليها مؤخرا، تتناول أكثر من 1300 تقرير عن الخسائر البشرية، نتاج الغارات الأمريكية، أوقعت آلاف القتلى بينهم عدد كبير من الأطفال في سوريا، والعراق.

تقرير الصحيفة الأمريكية، شهادة لا تحتاج الى لجان تحقيق وبحث ودراسة، فهي "وثائق" لم تنكرها المؤسسات الرسمية الأمريكية، بل أن بعض المسؤولين اعترفوا بشكل ما عن تلك الجرائم ضد الإنسانية، التي حدثت عبر عمليات عسكرية متنوعة، منذ العام 2011 وحتى تاريخه.

المؤشرات تؤكد، ان عدد ضحايا تلك العمليات فقط في سوريا والعراق يزيد عن 1500 مدني، رقم يثير الرعب لو كأن البعض يبحث تحقيق العدالة الإنسانية، يجب أن يتم تقديم ذلك الى المحكمة الجنائية، باعتبارها جرائم حرب معلوم مرتكبيها.

وهنا، لماذا لا تبادر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لتبني رفع تلك الجرائم الى محكمة الجنايات الدولية، لتصبح أول مرة تكسر بها المؤسسة العربية الحاضنة، حركة العرب السياسية السائدة مع الولايات المتحدة، خاصة وأن الوثائق نشرت في وسيلة إعلام أمريكية، لم يصدر نفيا أو تكذيبا لها، من أي مصدر رسمي وخاصة وزارة الدفاع البنتاغون، المتهم الرئيسي في ارتكاب تلك المجازر ضد آلاف من السوريين والعراقيين.

قيام جامعة الدول العربية، تقديم ملف الجرائم الأمريكية الى المحكمة الدولية سيفتح ملفات الى جانبها، ومنها جرائم حرب دولة الكيان ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، والتي تملك الجنائية الدولية الكثير من وثائقها.

ربما، الوقت الراهن يمثل زمنا "نموذجيا" لمحاسبة أمريكا عن تلك الجرائم، خاصة مع ما بدأ يتسرب عن تفاصيل أخرى، ولن تغلق، ما يمكن اعتباره قوة دعم واسناد الى ملاحقة أمريكا، وفتح كل جرائمها، ومحاصرة تدخلها في تفاصيل حياة العرب السياسية.

انتقال الجامعة العربية من دور الشارح للجرائم الى مطاردة المجرم، سيشكل "نقلة نوعية" في دورها ومهامها، وحضورها الذي يصاب في مراحل عدة بـ "نعاس سياسي"، إن لم يكن أكثر.

من حق أهل الضحايا على جامعة الدول العربية أن تقوم بدور محاميهم العام، وملاحقة من ارتكب مجازر لا تزال حية في الذاكرة الإنسانية...

هل يحدث ذلك...نتمناه فعلا لأنه سيعيد قيمة الإنسان العربي في المشهد العام!

ملاحظة: ممثلي الاتحاد الأوروبي وجدوا طريقهم لزيارة "الشيخ جراح"، وتأكيد رفضهم للمخطط العنصري ضد أهله...السؤال: متى ستعرف قيادة السلطة وفصيلها المركزي فتح (م7) طريق الحي المقدسي...اعتبروها سفرة وخدوا بدل عليها!

تنويه خاص: تقرير المنظمة الحقوقية الإسرائيلية بتسيليم حول أن القتل بات عادة لجيش الاحتلال..يمثل وثيقة إثبات تفوق مئات وثائق "البرم" لمؤسسات فلسطينية...وزعوها احسن من "البيانات الماسخة"!

هلع نتنياهو "المفاجئ" من مصير كـ "زئيفي"!

كتب حسن عصفور/ في رسالة غير مسبوقة، طالب رئيس حكومة دولة الكيان السابق، بنيامين نتنياهو مساء يوم الإثنين 6 ديسمبر 2021، إلى تمديد الحراسة الأمنية على أفراد أسرته لمدة 6 أشهر (تنتهي رسميا 13 ديسمبر)، لأنهم "هدف صريح للاغتيال" من جانب إيران ودول معادية أخرى، وهناك "حساب دم" مفتوح بين تلك الدول ورئيس الوزراء السابق وأسرته"، مستخدما ما نشر على وسائل التواصل الاجتماعي دليلا.

ما يهمنا من مضمون رسالة نتنياهو، الذي كان قمة الغطرسة الشخصية، وحاول تسويق ذاته، انه ليس مرتعشا، ما أقدم عليه في رسالة لم يسبقه إليها أي من رؤساء حكومات دولة الكيان لتمديد "الحراسة الأمنية" على أسرهم، وربما تمثل تلك الرسالة حالة شاذة في السائد.

نتنياهو، الذي قاد أكبر حملة تحريض إرهابية ضد رئيس الوزراء الأسبق اسحق رابين، لأنه وقع اتفاق إعلان المبادئ مع المؤسس الخالد ياسر عرفات، ما أدى الى اغتيال رابين نوفمبر 1995، وفتح الطريق لفوز نتنياهو على "دماء" أول رئيس حكومة يتم اغتياله، لسبب سياسي.

الرسالة التي تنطق بكل حرف بها ومنها، تكشف أن "الهلع الفردي" بدأ يتسلل الى الشخصيات المركزية، في ظل تطورات مختلفة، ولم تعد الحياة كما اعتادت الجهات الأمنية – السياسية في دولة الكيان ترويجها، بأن "الأمن العام والخاص" هو الأهم قياسا بغيرهم.

من جملة ما لجأ اليه نتنياهو استجدا لبقاء الحماية الشخصية الأمنية لأسرته، استذكار عملية اغتيال الفاشي الوزير السابق في الكيان، رحبعام زئيفي التي نفذتها قوات النسر الأحمر التابعة للجبهة الشعبية في 17 أكتوبر 2001، ردا على قيام دولة الاحتلال اغتيال القائد الوطني الكبير أبو علي مصطفى برام الله يوم 27 أغسطس 2001، ما يكشف أن أثر تلك العملية، التي اثارت نقاشا وطنيا في حينه، لا زالت حاضرة في ذهن كل من ارتكب جريمة ضد الشعب الفلسطيني.

رسالة نتنياهو "المتوسلة" لبقاء الحماية الخاصة له وعائلته تظهر ان "الرعب الذاتي" بات جزء حاضرا في مشهد الصراع المفتوح، ولم تعد المسألة حديثا عاما بل مسألة يمكن أن يتم تنفيذها في سياق الرد الوطني على جرائم الحرب، التي لا تتوقف من قبل دولة وجيش وأجهزة أمنية، أصبحت رمزا للفاشية المعاصرة، والعنصرية الأعلى لدولة في عالمنا المعاصر.

استذكار نتنياهو لاغتيال زئيفي بأيد فلسطينية، تشير الى قيمة العملية ذاتها ومدى تأثيرها على النفسي، بحيث أنه بعد 20 عاما من تنفيذها يعيدها، لتكون "قاطرة الاستجداء" التي يستخدمها المتغطرس كي يبقي حماية ليست ضمن القانون الرسمي في الكيان، والبحث عن الاستثناء هو المظهر الكاشف لهلع خاص.

هل تفتح رسالة نتنياهو الاستجدائية، نقاشا مختلفا في مسار الفعل الثوري الفلسطيني، وأن المقاومة تمتلك من الأشكال الثرية جدا، والتي لا تحتاج كثيرا من الأدوات والتحضيرات، بل أن بعضها باتت ضمن وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة بعد عمليات "الهاكرز الأخيرة"، التي وصلت الى ذات الذات لبعضهم.

رسالة الرعب التي أرسلها نتنياهو طلبا لأمن مضاف، عامل مساعد للتفكير في كيفية إيذاء دولة الكيان، وقادتها بكل مسمياتهم وطبيعتهم وملاحقة كل من يمتلك سجلا إرهابيا ضد دولة العدو، في سياق البحث عن المحاكمة العامة، والى حينها يجب فتح كل أبواب القصاص الوطني من مجرمي الحرب فرديا.

هلع نتنياهو عبر رسالة الاستجداء مثال يجب أن يكون حاضرا في مختلف جوانب المشهد العام...وأن "الثأر الوطني" حق لن تكسره "رداءة" الواقع الفلسطيني الخاص.

ملاحظة: تقديم الجزائر دعما ماليا بـ 100 مليون دولار للسلطة الفلسطينية رسالة حب سياسي نادر في ظل حصار مركب...يلجزاير يا حبيبة...فلسطين الشعب لن تخذلك أبدا..وليذهب معاديك الى جهنم السياسي ومياه الأطلسي!

تنويه خاص: حكومة الثالوث بينيت لابيد عباس قررت تجامل أمريكا بتأجيل طرح مشروع استيطاني في مطار قلنديا...عشان ما يطلعنا واحد مهزوم عقلا

وروحا ويقلك هذا بفضل "الرئيس وأمريكا"..أوعاك تحكيها لتصير مسخرة المساخر!

وهم البديل عن منظمة التحرير ودور حركة "فتح"!

كتب حسن عصفور/ لم تختف حركات التآمر لخلق "بديل تمثيلي مواز او شمولي" منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة الفاتح من يناير 1965، وانطلاقتها الثانية مارس 1968 في أول معركة بطولية واسعة بعد عدوان يونيو 1967، وما أحدثته من هزة أمنية – سياسية لجيش العدو القومي المنتشي بما حدث، انعكست بمد شعبي كرس الوجود الفلسطيني الثوري في مظهره الكفاحي الجديد، منح فصائل الثورة طريقا لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ثوريا.

وخلال أشهر قصيرة فرضت الثورة والمنظمة معادلة كفاحية في المشهد العربي العام، بعد أن منحها الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل من النهر الى البحر ومن الناقورة الى رفح ثقة وتأييدا، أعاد رسم حضور القضية الوطنية بعد تيه طال منذ عام النكبة الكبرى الأولى، دون أن تتمكن منظمة التحرير بتأسيسيها عام 1964 بقرار رسمي عربي، ان تنال ثقة الشعب لتكون راية التمثيل.

الانطلاقة الثورية الثانية بعد معركة الكرامة 1968، أعادت تشكيل المنظمة وفقا للتغييرات الثورية، باختيار الخالد المؤسس ياسر عرفات رئيسا لها عام 1969، وتنطلق كياينا تمثيليا للشعب الى أن احتلت مكانها في الأمم المتحدة عضوا مراقبا، في تطور نوعي مع قوة صعود الثورة.

بالتوازي مع حضور الثورة والمنظمة، بدأت حركة خلق بديل أو مواز لها، بأسماء مستعارة، كانت دولة الاحتلال الأكثر نشاطا في ذلك، ولجأت الى كل "الممكنات العشارية – والسياسية الدينية" لتصنع منها تمثيلا تشويشا للحضور الطاغي للممثل الشرعي الوحيد، ومعها حاولت دول عربية ممارسة الهيمنة على

القرار الوطني عبر صيغ متعددة، ولذا لم يكن أبدا مصادفة إصرار الشهيد الخالد ان يكرس التعبير الذي أصبح "أيقونة سياسية"، القرار الوطني المستقل لا يشترى ولا يباع.

محاولات أصيبت بفشل سياسي كبير، وأن نجح البعض منها النيل من فعل الثورة والمنظمة، خاصة بعد المؤامرة المركبة في لبنان نتاج الغزو الإسرائيلي وحصار بيروت ومعركتها الأهم لمدة 88 يوم شكلت ملحمة بطولية، لكن ظروفها أدى الى خروج قيادة الثورة والمنظمة الى تونس، كمحاولة جديدة لحصارها، وبالتالي خطوة على طريق الخلاص منها، وفشلت كما غيرها، بل كانت تونس البوابة الأعرض لتأسيس الكيانية الأولى فوق أرض فلسطين.

عام 1987، كان عام البحث عن خلق بديل ما للمنظمة، اعتقادا أنها تعيش في أزمة كبرى، وبدأت الإدارة الأمريكية بالتعاون مع أطراف عربية وأمن دولة الكيان، العمل على خلق ما سموه في حينه (تقرير معهد واشنطن) بالعمل لخلق "بديل مواز" وليس بديل تمثيلي كما كان سابقا، خاصة بعد فشل كل المحاولات السابقة، من صناعة بديل داخل الوطن، أو فرض هيمنة على القرار الوطني.

ومع إطلاق الانتفاضة الوطنية الكبرى ديسمبر 1987، ارتبكت كل المشاريع التي لم تأخذ بإمكانية ولادة حالة كفاحية ثورية تعيد القضية الوطنية الى مرحلة المواجهة الشاملة، وتعزز دور المنظمة والثورة، فكان لا بد من أسلوب غير تقليدي لمواجهة التطور الكبير.

واستغلت أطراف متعددة انطلاقة حركة حماس، نهاية 87، بداية 88 لترى فيها قوة يمكنها ان تخدم نظرية "البديل المواز"، خاصة بعد رفضها أن تكون جزءا من "القيادة الوطنية الموحدة"، الأمر الذي مثل حافزا كبيرا لتلك الأطراف، ودون فتح تفاصيل التاريخ، فما كان شكل ثغرة في المشهد الفلسطيني العام، تبين أثره بعد إنشاء السلطة الوطنية فوق أرض فلسطين، وكيف تم استغلال حماس من دول وأطراف ضد الكيانية الوليدة.

ودون العودة لكل ما حدث خلال سنوات ما بين 1994 وحتى انتخابات 2006، التي وضعت خيار البديل واقعا "كيانيا" وليس فصائليا كما سبق، كمقدمة نحو الانقسام وتطويره للانفصال، والذي بات راهنا واقعا قائما، بعيدا عن كل

المسميات التي تطلقها أطراف الانقسام، لأنها خلقت موضوعيا نكبة سياسية جديدة للشعب الفلسطيني، كانت القاطرة الأبرز لتوسيع المشروع التهويدي والاستيطاني، وإنهاك المشروع الوطني الفلسطيني الى حد الخطر من استمراره موحدا، لزمن غير معلوم.

ولأن الانفصالية الكيانية لن تكون مضمونة النهاية، لا بد من العمل على تعزيز الانفصالية السياسية عبر زرع مجموعة "أوهام" حول التمثيل الفلسطيني، ويبدو أن أطراف واسعة في حركة حماس أصيب بداء "الوهم السياسي"، بأنها باتت قادرة على تحقيق "حلمها الخاص" لتحتل مكانة حركة فتح التمثيلية، وأن الظروف التي تعيشها السلطة وفتح تحت قيادة الرئيس محمود عباس، وما أصابها من "شقاق" بفعل فاعل كان هو من زرع بذرة الانقسام الوطن، ببحث تعزيزه بالنيل من وحدة فتح، التي بدونها لم يتمكن من استمرار في حالة الانقسام – الانفصال.

من يتابع التعئبة الحسماوية في الأشهر الأخيرة، وخاصة بعد وقف الانتخابات التشريعية، يمن أن يلاحظ تنامي تعزيز الذهاب لأن حماس هي القوة المقررة، وفتحت باب نيرانها بكل المظاهر ضد حركة فتح، تحت ستار السلطة والأجهزة، في عملية خلط منظمة وهادفة، متجاهلة أنها تقود حكما انفصاليا لا يسمح لغيرها أن تعبر عن ذاتها، وأي خروج عن رغبتها يكون "الحسم العسكري حاضرا"، وبذريعة حماية "حكم المقاومة".

نعم، تعيش حركة فتح حالة غير مسبوقة، وهوان سياسي لم تعرفه الحركة، التي فجرت الثورة المعاصرة وقادتها نحو تأسيس أول كيان فوق أرض فلسطين، وخسرت كثيرا من قوتها وقدرتها، ولكن ما لا يراه البعض المتسرع، المنفوخ بطريقة خاطئة عمق العلاقة الفطرية بين فتح والشعب الفلسطيني، رغم كل "مصائبها الوطنية"، فلا تزال هي القوة الأولى بمختلف مسمياتها، ولا تزال الحاضر الأهم بين أهل فلسطين، ولو أدرك الرئيس عباس ومن معه، أن "الانتقامية السياسية" من قيادات وكادر فتحاوي، لم تكن سوى خدمة لغير فتح، وبالتالي لكل مشروع غير المشروع الوطني، لما تحدث المنتفخون وهما بما يتحدثون.

تعبئة حماس السياسية مؤخرا تمثل جرس إنذار لن تسلم منه ذات الحركة، رغم اعتقاد قيادتها غير ذلك، وعليها قبل الآخرين، ان ترى معنى السماح لقطر وتركيا استضافتها، والسماح لها ممارسة سياستها التي باتت تمس التمثيل الشرعي الفلسطيني، دون أن تنسى تجارب وجودها في الأردن لمدة 10 سنوات والهدف السياسي من وراء ذلك، وانتهت بقرار إداري، فغادرت الى دمشق والتي استخدمتها، مع إيران، لهدف سياسي لم يعد مجهول، حتى أدارت حماس ظهرها الى من "احتضنها" بعد طرد، فكانت قطر الحضن الجديد مع تركيا.

هل تعتقد قادة حماس، أن حضورها التركي القطري يمكن أن يستمر لو قررت أمريكا غير ذلك، ما يجب أن يكون "حافزا" لها ان تقف وتفكر وعدم الذهاب بعيدا في غرور بأنها البديل، وأن سلاحها في القطاع كاف لذلك، والحقيقة أنه السلاح لن يخفي ثغرة علاقتها بأهل القطاع.

من يعتقد أن بديل فتح والمنظمة سيكون بديلا وطينا فهو إما واهم أو جهول أو متواطئ...ولذا قبل فوات ندم لا ينفع، توقفوا عن تعبئة سامة ضد الممثل الوطني وتوقفوا عن "وهمكم كبديل وطني"!

ملاحظة: فتح النار من قبل ساسة لبنانيين معروفين بعلاقتهم مع سوريا على خالد مشعل، واستخدامهم لغة لا أهلا ولا سهلا وعد الى حظيرة الجماعة الإخوانية، رسالة سياسية خاصة...مطلوب قراءتها صح..والكل عارف ليش!

تنويه خاص: هل تسمح قيادة حماس وحكومتها في قطاع غزة لحركة فتح (م7) حمل السلاح واقتناء الصواريخ والتظاهر بها...سؤال عرضي بمناسبة الاستعراض العسكري الأخير!

وينسلاند وكسر "حيادية اللغة" الغبي!

كتب حسن عصفور/ اشتكت المندوبة الأمريكية في الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفليد، تخصيص مجلس الأمن الدولي جلسات شهرية حول القضية الفلسطينية، وقالت، "يشعر الإسرائيليون بالقلق من أن الأمم المتحدة متحيزة

بشكل جوهري ضدهم، وهم يفسرون التركيز الساحق على إسرائيل في هذا المجلس (مجلس الأمن) بأنه إنكار لحقهم في الوجود، ويعدونه تركيزا غير عادل علي بلد واحد، وهم محقون في ذلك".

كلمات هي تكثيف حقيقي لموقف أمريكا من قضية الصراع في الشرق الأوسط، أن قضية الاحتلال ليس جزءا من "الثقافة السياسية" للأجهزة الرسمية في الإدارات الأمريكية، أي كانت الشعارات المستخدمة، وخاصة "مكذبة حل الدولتين" الرائجة بغباء سياسي نادر في "الأدب العام".

موقف غرينفليد، يعتبر أن الضفة الغربية وقطاع غزة ليست أرض محتلة، وأن فلسطين ليست دولة تحت الاحتلال والخطر ليس مما يراه غالبية دول العالم في دولة تمارس أبرز أشكال العنصرية والتطهير العرقي مع احتلال بات هو الأطول في الزمن المعاصر.

وفي المقابل، ولأول مرة، يخرج المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور وينسلاند خلال جلسة الأمن يوم 30 نوفمبر 2021، ليتحدث بلغة خارج "التقليد البارد"، عند تناول قضية الصراع بوضع الأمر بين طرفين وكأنهما متساويان، في "إدانة العنف من الطرفين"، دعوة "الطرفين"، وممارسات تضر بـ "مصلحة الطرفين"، دون أن ينسى بعضهم تذكيرا بممارسات إسرائيلية من الصعب القفز عنها.

ولكن يبدو أن النرويجي، حيث رعت بلاده الاتفاق المتوازن الوحيد لحل الصراع وقعه طرفيه الفلسطيني والإسرائيلي عام 1993، لم تحتمله المؤسسة الرسمية في تل أبيب فسارعت باغتيال موقعه رابين، ان يخرج قليلا عن "بلادة اللغة" المستخدمة ممن سبقوه تمثيلا للمؤسسة الدولية.

وينسلاند، تحدث بخط مستقيم عن "وصول العنف المرتبط بالمستوطنين مستويات عالية ومقلقة للغاية"، وهي المرة الأولى التي يقدم عليها منسق أممي، بالحديث عن الإرهاب الذي يمارسه المستوطنين بشكل منفرد، ودون أي ارتباط بفعل فلسطيني مقاوم للمحتل، تحديد مباشر لما يمثله الوجود الاستيطاني على المستقبل السياسي، مع تأكيد صارخ بالقول: "أكرر أن جميع المستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي، ولا تزال تشكل عقبة كبيرة إلى السلام".

الحديث عن "عنف المستوطنين (إقرأ الإرهاب) وشرحه بعضا من ممارساتهم، وربطه المباشر بأنه كما المستوطنات العقبة الرئيسية للسلام، هو عودة لأصل الحكاية، أن هناك دولة تحتل أرض دولة أخرى، باتت عمليا عضوا في الأمم المتحدة مراقبا منذ 2012، بعيدا عن رغبة أمريكا ودولة التمييز العنصري إسرائيل.

كان مهما جدا، أن يخرج المسؤول الأممي، منسق عملية السلام بتلك العبارات التي تاهت كثيرا في "دهاليز الموضوعية الكاذبة"، لأنه لا يوجد أبدا ما يمكن اعتباره "عنف ضد المدنيين" من الطرفين، في محاولة لطمس جوهر الصراع بين شعب تحت الاحتلال حقه القانوني قبل الشرعي مقاومته، وغياب ذلك لا يمنحه حق البقاء، ودولة تحتل أرض وشعب وتمارس كل أشكال الإرهاب عبر تهويد واستيطان، وتفرض قوانين عنصرية ضد غير اليهود، ما يمنحها بامتياز مطلق الدولة العنصرية الأخيرة في العالم، التي لا تزال عضوا في الأمم المتحدة، بدل من فرض عزلة شاملة كما حدث مع جنوب أفريقيا حتى تدرك أن القانون الدولي ليس للأقوى بل للعدالة.

أقوال وينسلاند، يجب أن يتم تأكيدها بكل اللغات الحية وعدم الصمت معها على الموقف الأمريكي، الذي عبرت عنه ممثلة واشنطن في الأمم المتحدة غرينفلاند، حيث سعت لإسقاط صفة دولة محتلة عن إسرائيل، وهو خطر سياسي يكمل خطة ترامب العار.

استخفاف الرسمية الفلسطينية بأقوال المندوبة الأمريكية سيعتبر "تشجيعا" لتمرير ثقافة انحدارية نحو فلسطين القضية والكيان، وتمثل "طعنة" لأقوال وينسلاند التي كسرت صندوق البلادة الغبي في لغة بعض من سبقوه، وخرج عن "قطار الحيادية" المخادع.

ملاحظة: حسنا فعلت دولة قطر ببث الأناشيد الوطنية لدول عربية خلال افتتاح كأس العرب...وكانت فلسطين الموحدة حاضرة عبر "موطني" رغم نكبتها الانقسامية فصائليا...

تنويه خاص: كان غريبا جدا ألا تنشر وكالة السلطة الرسمية موقفا لحركة فتح ضد اتفاق المغرب مع دولة الكيان "الدفاعي"، بيان أعاد للحركة بعضا من روحها المصابة باختناق كفاحي منذ 2005.

يد إسرائيل في سوريا بين صمت روسي وجعجعة إيرانية وتغذية عربية؟!

كتب حسن عصفور/ واجهت الشقيقة سوريا منذ عام 2011 أوسع عمليات غزو واحتلال وإرهاب، فاقت كثيرا ما حدث في غيرها من دول عربية، ضمن مخطط التدمير الأمريكي لدول المنطقة، لفرض كيانات هلامية تسهل عملية الاستعباد ونشر الظلامية وإعادة الواقع الى الوراء، كي تغرق في دوامة من التخلف الشمولي لصالح 3 محاور إقليمية غير عربية، فارسية، تركية ودولة الكيان.

معركة "الغزو المركب" لم تحقق كل ما هدفت إليه، لكنها تركت آثارا غائرة لن تزول سريعا في جسد الوطن – الشعب والدولة في سوريا، وستبقى يديها مقيدة بتلك الآثار سنوات حتى يمكنها عبور ما حدث، ما يحتاج جهودا وتفكيرا وعملا يختلف جذريا عما كان في الماضي، خاصة وأن الثمن المدفوع لمنع "انتصار المؤامرة متعددة الرؤوس" نال من سيادة الدولة وقدرتها السياسية – الاقتصادية، حتى بدت وكأنها سمحت بجزر غير سورية تتواجد فوق أرضها بـ "رغبتها"، الى جانب جزر معادية من قوات أمريكية – تركية وداعشية الممولة من دول خليجية لمساعدة حكم أردوغان لاحتلال بعض من سوريا.

وجاء تصريح وزير خارجية قطر، الممول الرئيسي مع السعودية لحرب الغزوة ضد سوريا، ليكشف أن المؤامرة لم تنته بعد، وأن هناك "أهدافا" لم تزل تبحث طريقها للمساس بسوريا سيادة وحضورا ومكانة، إعلان قطري بحضور تركي، ان الوقت لم يحن بعد لعودة سوريا الى مكانتها في الجامعة العربية.

ومن المفارقة أن يكون تصريح آل ثاني، يوما بعد قيام دولة الكيان بشن غارة على مرفأ اللاذقية، تحت الذريعة التي لا تنتهي "ضرب مواقع إيرانية"، وكأن الكلام القطري السياسي يكمل الكلام العبري عسكريا، في تناغم يشكل أحد عناصر الردة الكبرى التي تعيشها المنطقة منذ زمن "أوباما" الظلامي.

ولكن، مع تواصل التآمر الإرهابي والغزو الاحتلالي، ما يستحق الانتباه استمرار يد دولة الكيان في التطاول والامتداد على سوريا أرضا ومؤسسات، وفي كل منطقة يمكن أن تصلها، ومواقع حيوية حساسة من العاصمة الى اللاذقية، وذات قيمة استراتيجية غالبها كانت عصية على الإرهاب، لكنها مفتوحة بشكل ما للعدو القومي، ليس لضرب "أهداف محددة"، كما يدعي، ولكن لضرب سوريا المكانة والقدرة على الخلاص مما أحيط لها.

التطاول الإسرائيلي على سوريا، أهدافه سياسية بامتياز، وآخر ما يراد له الحديث عن النيل من مواقع عسكرية سورية أو إيرانية وكذا حزب الله، فالحقيقة هي تكامل الدور الإسرائيلي مع الدورين الأمريكي التركي وبتنسيق مع قطر والسعودية، لإبقاء سوريا تحت النار لرفض أي تطبيع عربي معها، خاصة مع تطورات سريعة مفاجئة مصرية وإماراتية وقبلهما الجزائر وغيرها، لكسر جدار عزلة فرضت بالأمر الأمريكي، قادها القطري حمد بن جاسم ضد سوريا ومقعدها في الجامعة العربية، لتعريب المؤامرة.

ولكن، السؤال الذي لا يمكن تجبنه، كيف يمكن استمرار يد العدو القومي وحكومة الإرهاب في تل ابيب، القيام بذلك وسط وجود عسكري روسي مميز وقاعدة علنية، وعلاقة مفترض أنها استراتيجية لعبت دورا في منع سقوط سوريا، لكنها لا تقف جدارا أمام عمليات شبه يومية معلومة تماما، دون رد مناسب روسي، سياسي أولا، وأمني – عسكري ثانيا، وهي تستطيع جدا لو أرادت موسكو "قرص إذن" حكومة الأطفال السياسيين بينيت ولابيد ومنصور عباس، لكن الصمت يفتح أسئلة بلا نهاية...لماذا، فهو بالقطع ليس عجزا؟!

وبذات السياق يمكن الحديث عن "التهديدات الإيرانية" ومعها حزب الله، التي لا تنتهي بأنها لن تقف متفرجة على أي عدوان جديد، وأن الرد سيكون مزلزلا، ولكن ما يكون هو "رد إسرائيلي شبه مزلزل" بعد كل تهديد إيراني ومن معه، بحيث بات الأفضل ان لا تهدد كي لا تقوم دولة الكيان باختبار تلك الوعود بالرد العسكري وقصف متعدد المظاهر والأماكن.

التطاول الإسرائيلي على سوريا يثير شبهات الصمت الروسي والجعجعة الإيرانية، فهل يبحث كل منهما استخدام "الشقيقة" كجزء من مناورات التفاوض مع الأمريكان والكيان...مسألة تستحق التفكير!

ملاحظة: في ذكرى الانتفاضة الوطنية الكبرى 8 ديسمبر 1987، لن تغيب أبدا قيمها التي فتحت الباب واسعا لقيام أول كيان فلسطيني فوق أرض فلسطين، قبل ان ينتصر تحالف الشر بكل المسميات من تسميمه وطنيا وحصاره تطورا...لكنه كطائر الفينيق قادم!

تنويه خاص: رحل حسن البطل..الصحفي الثائر..الكاتب المتمرد، من تمكن من تطويع اللغة والكلمة لصناعة نص خارج النص التقليدي..رحل حسن البطل..بطلا لمفردة صنعت اسما سيبقى..سلاما يا حسن.. سلاما يا بطل التحدي الخاص...وداعا يا رفيق!